

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

تقرير من المدير العام

١- وفقاً للمادة ١٤-١ من اللائحة المالية،^١ تعيّن جمعية الصحة مراجعاً خارجياً للحسابات يكون "مراجعاً عاماً للحسابات (أو مسؤولاً يحمل لقباً مماثلاً أو يكون له مركز مماثل) لإحدى حكومات الدول الأعضاء". وتكون فترة الولاية أربع سنوات تشمل فترتي ميزانية، ويمكن تجديدها مرة واحدة لفترة إضافية تبلغ أربع سنوات.

٢- وقد تذكر الدول الأعضاء أن جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين المعقودة في أيار/ مايو ٢٠١٥ عينت في قرارها ج ص ع ٦٨-١٤ لجنة مراجعة الحسابات من جمهورية الفلبين مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة الصحة العالمية لفترة الأربع سنوات بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩. وعليه، لا بد من تعيين مراجع حسابات خارجي جديد بنفاذ التعيين اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠.

٣- واعتباراً من جمعية الصحة العالمية الثامنة والأربعين، ترسخت ممارسة تُقدّم بموجبها المقترحات الخاصة بمنصب مراجع الحسابات الخارجي من جانب الدول الأعضاء بناءً على دعوة من المدير العام. وتجري جمعية الصحة اختيارها، مثلها مثل الأجهزة الرئاسية في سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالاقتراع السري، مثلما يحدث في أي انتخابات تُجرى بموجب المادتين ٧٨ و ٧٩ من النظام الداخلي لجمعية الصحة العالمية. وقد اتبعت جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون وجمعية الصحة العالمية الثامنة والستون هذه الممارسة.

٤- ووفقاً للممارسة المشار إليها في الفقرة ٣ والمتبعة في بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، دُعيت جميع الدول الأعضاء بموجب الخطاب الدوري خ. د. ٣٧-٢٠١٨ المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ (الملحق ١) إلى تسمية مرشح لتتظر جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعون في تعيينه في منصب المراجع الخارجي لحسابات المنظمة لفترة الأربع سنوات بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٣. وحُدّد يوم ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ موعداً نهائياً لتلقي أسماء المرشحين.

٥- ووردت الترشيحات قبل الموعد النهائي من حكومات الكونغو وفرنسا وغانا والهند وتونس والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويشمل الملاحق ٢-٧ السيرة الذاتية ووصفاً موجزاً لنهج مراجعة الحسابات والرسوم المقترحة، وفقاً للمتطلبات المبينة في الخطاب الدوري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، الذي اشترط ألا يتجاوز كل من السيرة الذاتية والوصف الموجز ٥٠٠ كلمة. وقد بُثرت النصوص الواردة التي تجاوزت هذه الحدود. ووردت ثلاثة من الطلبات المقدمة باللغة الإنكليزية وثلاثة منها باللغة الفرنسية. ويعد تطبيق الحدود المفروضة على عدد الكلمات المشار إليها أعلاه، تُرجمت نصوص الطلبات إلى اللغات الرسمية الأخرى. وفي حال الطلبات المقدمة باللغة الفرنسية، تُرجمت النصوص إلى اللغة الإنكليزية ثم تُرجمت النصوص الإنكليزية

إلى اللغات الرسمية الأربع الأخرى. وتُعرض نصوص الطلبات المقدمة باللغتين الإنكليزية والفرنسية كما وردت، وأما الترجمة قد صيغت على نحو يعكس النص الأصلي بدقة كما ورد. وتتاح نُسخ عن استمارات الطلبات الكاملة الواردة من هذه الدول الأعضاء الست باللغة التي قدمت بها بناءً على الطلب. ويرد جدول موجز لهذه الترشيحات مع رسوم مراجعة الحسابات المقترحة في الملحق ٨.

٦- ولن يستمر النظر في الترشيحات المقدمة من الجزائر والعراق وقطر، حيث إنها وردت بعد الموعد النهائي المحدد.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٧- نظراً إلى تلقي ستة اقتراحات بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي من الدول الأعضاء قبل الموعد النهائي المحدد، فقد ترغب جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعون في أن تتبع الأسلوب نفسه الذي درجت عليه في السنوات الأخيرة، أي دعوة ممثلي الدول الأعضاء المعنية إلى تقديم عرض مقتضب لاقتراحاتها قبل انعقاد جمعية الصحة بغية المساعدة على اتخاذ قرار اختيار مراجع الحسابات الخارجي، ومن ثم اختيار مراجع الحسابات الخارجي بالاقتراع السري. وبعد استكمال عملية الاختيار، قد ترغب جمعية الصحة في النظر في مشروع القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعون،

١- تقرر أن تعين [يدرج اللقب بالضبط] من [يدرج اسم الدولة العضو] مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة الصحة العالمية لفترة الأربع سنوات بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٣ وأن يجري مراجعته للحسابات وفقاً للمبادئ المدرجة في المادة الرابعة عشرة من اللائحة المالية والمرفق بهذه اللائحة، على أن يعين، عند الاقتضاء، ممثلاً ينوب عنه في غيابه؛

٢- تعرب عن شكرها للجنة مراجعة الحسابات من جمهورية الفلبين على العمل الذي أدته للمنظمة في مراجعة حساباتها لفترة الثماني سنوات بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٩.

الملاحق المحتويات

٤	١	الملحق ١
٦		
٧		
١٠		
١١		
١٤	٢	الملحق ٢
١٨	٣	الملحق ٣
٢٢	٤	الملحق ٤
٢٦	٥	الملحق ٥
٣١	٦	الملحق ٦
٣٥	٧	الملحق ٧
٤٠	٨	الملحق ٨

الملحق ١

مذكرة شفوية

C.L.37.2018

خ.د. ٣٧-٢٠١٨

تعيين المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية للسنوات المالية من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣

تهدي منظمة الصحة العالمية (المنظمة) تحياتها إلى الدول الأعضاء وتشرف بدعوتها إلى تسمية مرشح يستوفي شروط المادة ١٤-١ من اللائحة المالية للمنظمة، ممن قد ترغب الدول الأعضاء في أن تنتظر جمعية الصحة العالمية في تعيينه مراجعاً خارجياً لحسابات المنظمة لفترة أربع سنوات اعتباراً من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣.

وقد تذكر الدول الأعضاء أن جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين كانت قد أعادت في أيار/مايو ٢٠١٥، بمقتضى قرارها ج ص ٦٨-١٤، تعيين شاغل منصب رئيس لجنة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين ليكون مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة الصحة العالمية لفترة السنوات الأربع من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩. وعملاً بالمادة ١٤-١ من اللائحة المالية للمنظمة، تكون مدة الولاية لأربع سنوات تشمل الفترتين الماليتين ويمكن تجديدها لمدة أربع سنوات أخرى. وسيلزم أن تقوم جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعون التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١٩، بتعيين مراجع خارجي للحسابات، يكون مراجعاً عاماً للحسابات (أو مسؤولاً يحمل لقباً مماثلاً أو يتمتع بمركز مؤهل بخلاف ذلك) من إحدى الدول الأعضاء لفترة السنوات الأربع من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣.

ويرد النص الكامل للمادة الرابعة عشرة من اللائحة المالية ونص الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية لحسابات المنظمة مرفقاً طيه ههنا بهذه المذكرة في الملحق الأول. أما الملحق الثاني فيورد قائمة بأسماء المراجعين الخارجيين لحسابات المنظمة الذين عينوا خلال الفترة من عام ١٩٤٨ إلى اليوم، ويورد الملحق الثالث معلومات أساسية عن عمليات المنظمة المالية، فيما تُتاح البيانات المالية المراجعة لعام ٢٠١٧ (الوثيقة ج ٢٩/٧١) على موقع المنظمة الإلكتروني على العنوان التالي:

http://www.who.int/about/finances-accountability/reports/A71_29-ar.pdf?u.

وإذا ما رغبت أي دولة عضو في اقتراح اسم مرشح، فينبغي أن تبلغ المنظمة باسمه في موعد أقصاه يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ٢٣،٥٩ بتوقيت أوروبا الوسطى، لإتاحة الوقت اللازم للإعداد لتقديم الترشيحات إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين.

وينبغي أن يتضمن الترشيح فيما يتعلق بمراجع الحسابات الخارجي المقترح، ما يلي:

- (أ) السيرة الذاتية من دون صور، وتفاصيل أنشطة المرشح الوطنية والدولية التي تبرز مجموعة تخصصات المراجعة التي قد تكون ذات فائدة للمنظمة (على ألا يتجاوز عدد الكلمات ٥٠٠ كلمة)؛
- (ب) وصف ملخص لنهج مراجعة الحسابات وإجراءاته ومعاييرها التي سيطبقها المرشح، مع مراعاة المبادئ والممارسات المحاسبية للمنظمة ولائحتها المالية ونظامها المالي، واتباع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (على ألا يتجاوز عدد الكلمات ٥٠٠ كلمة)؛

المرفقات: (٣)

(ج) تقديرات للعدد الإجمالي لشهور عمل مراجعي الحسابات التي سنُكْرَس لمراجعة الحسابات لكل واحدة من السنوات المالية اعتباراً من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣؛

(د) وبالنسبة لكل سنة مالية (٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣)، تقديم رسوم مراجعة الحسابات المقترحة بالدولارات الأمريكية (ملخصة في صفحة واحدة). وينبغي أن تشمل هذه الرسوم مراجعة حسابات أنشطة المنظمة في جميع أنحاء العالم، وكذلك أنشطة الكيانات غير الموحدة التي تديرها المنظمة. وينبغي لدى وضع تقديرات تكلفة مراجعة الحسابات أن تُدرج في رسوم مراجعة الحسابات المقترحة تلك جميع التكاليف الخاصة بأعمال السكرتارية والأعمال الثانوية الأخرى ونفقات السفر والمعيشة كافة لموظفي المراجعة الخارجية للحسابات. وينبغي أن تشمل تكاليف السفر الرحلة من بلد الإقامة إلى جنيف وإلى المكاتب الأخرى التابعة للمنظمة حسبما يطلبه المراجع الخارجي للحسابات لأغراض المراجعة.

وستتولى الأمانة ترجمة السيرة الذاتية المذكورة في الفقرة (أ) والملخص المذكور في الفقرة (ب) وملخص الرسوم المكوّن من صفحة واحدة والمبين في الفقرة (د) إلى اللغات الرسمية الست من أجل تقديمها إلى جمعية الصحة العالمية.

ويجب أن يُرسل الترشيح، مع الوثائق المرفقة به، بالبريد الإلكتروني إلى صندوق البريد Comptroller@who.int، وأن يُقدّم بصيغتي pdf و word.

وتغتتم منظمة الصحة العالمية هذه الفرصة لتعرب للدول الأعضاء مجدداً عن أسمى آيات تقديرها واحترامها.

جنيف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

C.L.37.2018

ANNEX I

خ.د. ٣٧-٢٠١٨

الملحق الأول

نص مقتبس من اللائحة المالية

المادة الرابعة عشرة - المراجعة الخارجية للحسابات

١٤-١ تعيين جمعية الصحة مراجعاً خارجياً (مراجعين خارجيين) للحسابات يكون كل منهم مراجعاً عاماً للحسابات (أو مسؤولاً يحمل لقباً مماثلاً أو يكون له مركز مماثل) لإحدى حكومات الدول الأعضاء. وتكون فترة الولاية أربع سنوات تشمل فترتي ميزانية، ويمكن تجديدها مرة واحدة لفترة إضافية تبلغ أربع سنوات. والجمعية هي وحدها التي تملك تنحية مراجع الحسابات الخارجي المعين (مراجعي الحسابات الخارجيين المعيّنين).

١٤-٢ مع مراعاة أية توجيهات خاصة تصدرها جمعية الصحة، تجرى كل مراجعات الحسابات التي يطلب من مراجع الحسابات الخارجي (مراجعي الحسابات الخارجيين) القيام بها وفقاً للمعايير العامة المقبولة عموماً في مراجعة الحسابات ووفقاً للصلاحيات الإضافية الواردة في مرفق هذه اللائحة.

١٤-٣ لمراجع الحسابات الخارجي (لمراجعي الحسابات الخارجيين) إبداء ملاحظات بصدد فعالية الإجراءات المالية ونظام المحاسبة والمراقبة المالية الداخلية وبوجه عام بشأن إدارة المنظمة وتنظيمها.

١٤-٤ يتمتع مراجع الحسابات الخارجي (مراجعو الحسابات الخارجيون) للحسابات باستقلال تام، وهو المسؤول الوحيد (هم المسؤولون الوحيدون) عن مراجعة الحسابات باستثناء ما تسمح به المادة ١٤-٧ أدناه بشأن إجراء أي فحص محلي أو خاص.

١٤-٥ لجمعية الصحة أن تطلب من مراجع الحسابات الخارجي (مراجعي الحسابات الخارجيين) القيام بعمليات فحص معينة وتقديم تقارير منفصلة عن نتائجها.

١٤-٦ يقدم المدير العام لمراجع الحسابات الخارجي (لمراجعي الحسابات الخارجيين) جميع التسهيلات التي قد يطلبها (يطلبونها) عند إجراء المراجعة.

١٤-٧ لمراجع الحسابات الخارجي (لمراجعي الحسابات الخارجيين)، في سبيل إجراء فحص محلي أو خاص، أو للاقتصاد في نفقات المراجعة، الاستعانة بخدمات أي مراجع حسابات عام في إحدى الدول (أو مسؤول ذي صفة مماثلة) أو بخدمات مراجعي حسابات تجاريين عموميين من ذوي السمعة الحسنة أو بخدمات أي شخص أو مكتب آخر يرى مراجع الحسابات الخارجي (مراجعو الحسابات الخارجيون) أنه يملك الخبرة الفنية اللازمة.

١٤-٨ يقدم مراجع الحسابات الخارجي (مراجعو الحسابات الخارجيون) تقريراً عن مراجعة البيانات المالية السنوية التي يعدها المدير العام بموجب المادة الثالثة عشرة من اللائحة. ويتضمن التقرير أية معلومات يرى (يرون) أنها لازمة وفقاً للمادة ١٤-٣ والصلاحيات الإضافية.

١٤-٩ يقدم تقرير مراجع الحسابات الخارجي (مراجعي الحسابات الخارجيين) مع البيانات المالية التي تمت مراجعتها عن طريق المجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة في موعد لا يتجاوز ١ أيار/ مايو التالي لنهاية السنة المالية التي تتعلق بها الحسابات الختامية. ويفحص المجلس التنفيذي البيانات المالية السنوية وتقرير (تقارير) مراجعة الحسابات ثم يقدمها إلى جمعية الصحة مع أية تعليقات يراها لازمة.

C.L.37.2018

APPENDIX

خ.د. ٣٧-٢٠١٨

المرفق

صلاحيات إضافية تحكم المراجعة الخارجية لحسابات منظمة الصحة العالمية

١- يقوم مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون) بمراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك جميع صناديق الائتمانات والحسابات الخاصة، بالشكل الذي يراه (برونه) ضرورياً وذلك للتحقق من:

- (أ) أن البيانات المالية مطابقة لدفاتر المنظمة وسجلاتها؛
- (ب) أن العمليات المالية المبينة في البيانات تمت وفقاً للأنظمة واللائحة ولأحكام الميزانية وغير ذلك من التوجيهات المعمول بها؛
- (ج) أن الأوراق المالية والأموال المودعة لدى الغير أو تحت يد المنظمة قد تم التثبت منها بمقتضى شهادات مباشرة من الجهات التي تودع بها المنظمة أموالها أو بالعد الفعلي؛
- (د) أن إجراءات المراقبة الداخلية، بما في ذلك مراجعة الحسابات الداخلية، وافية بالغرض بالنظر إلى الأهمية التي تعلق عليها؛
- (هـ) أن تسجيل جميع الأصول والخصوم والفائض والعجز قد تم وفقاً لإجراءات يقبلها مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون).

٢- مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون) هو (هم) الحكم الوحيد فيما يتعلق بقبول الشهادات أو الادعاءات المقدمة من الأمانة العامة، كلياً أو جزئياً، وله أن يقوم (ولهم أن يقوموا) بعملية فحص وتثبت تفصيلية لما يختاره (يختارونه) من بين جميع السجلات المالية بما في ذلك السجلات الخاصة بالإمدادات والمعدات.

٣- لمراجع (المراجعي) الحسابات الخارجي (الخارجيين) وموظفيه (وموظفيهم) حرية الاطلاع في أي وقت مناسب على جميع الدفاتر والسجلات وغير ذلك من المستندات التي يراها مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون) ضرورية لإجراء المراجعة. ويسمح للمراجع الخارجي (للمراجعين الخارجيين) بناءً على طلبه (طلبهم) بالاطلاع على المعلومات المصنفة على أنها "خاصة" والتي توافق الأمانة العامة على أنها لازمة للمراجع الخارجي (للمراجعين الخارجيين) لأغراض مراجعة الحسابات وكذلك المعلومات المصنفة على أنها سرية. وعلى المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) والعاملين معه (معهم) أن يحترموا الطبيعة الخاصة والسرية لأية معلومات مصنفة على هذا النحو توضع تحت تصرفهم، وألا يستخدموها إلا في الأغراض التي تتصل مباشرة بأداء عمليات المراجعة. ولمراجع (المراجعي) الحسابات الخارجي (الخارجيين) أن يسترعي (يسترعوا) نظر جمعية الصحة إلى أية حالة تحجب عنه (عنهم) فيها المعلومات المصنفة على أنها "خاصة" والتي يرى (يرون) أنها لازمة لأغراض المراجعة.

٤- ليس من سلطة المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) رفض أي بنود واردة في الحسابات ولكن له أن يوجه (لهم أن يوجهوا) نظر المدير العام إلى أية عملية تخامره (تخامرهم) شكوك في قانونيتها أو سلامتها، لاتخاذ اللازم. وتبلغ اعتراضات المراجع، على هذه العمليات أو غيرها، إلى المدير العام فوراً عندما تظهر أثناء فحص الحسابات.

٥- يبدي مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيين) ويوقع (يوقعون) رأياً بشأن البيانات المالية للمنظمة. ويتضمن الرأي العناصر الأساسية التالية:

- (أ) تحديد البيانات المالية التي تمت مراجعتها؛
- (ب) الإشارة إلى مسؤولية إدارة الهيئة ومسؤولية المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين)؛
- (ج) الإشارة إلى المعايير المتبعة في إجراء المراجعة المالية؛
- (د) وصف العمل الذي تم أدائه؛
- (هـ) إبداء الرأي بشأن البيانات المالية وما إذا كانت:
 - (١) تعرض بوضوح الموقف المالي في نهاية الفترة ونتائج التنفيذ لتلك الفترة؛
 - (٢) قد أعدت وفقاً للسياسات المحاسبية المعلنة؛
 - (٣) السياسات المحاسبية مطبقة على أساس متوافق مع الفترة المالية السابقة؛
- (و) إبداء الرأي بشأن امتثال المعاملات المالية لأحكام اللائحة المالية والسند التشريعي؛
- (ز) تاريخ إبداء الرأي؛
- (ح) اسم مراجع (مراجعي) الحسابات الخارجي (الخارجيين) ووظيفته (وظائفهم)؛
- (ط) المكان الذي تم فيه التوقيع على التقرير؛
- (ي) الإشارة، عند الضرورة، إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي (تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين) عن البيانات المالية.

٦- يجب أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) بشأن البيانات المالية ما يلي:

- (أ) نوع الفحص الذي قام (قاموا) به ومداه؛
- (ب) المسائل التي تؤثر على اكتمال الحسابات أو دقتها، على أن يتضمن التقرير، حسب اللزوم:
 - (١) المعلومات اللازمة لتفسير الحسابات بوضوح؛
 - (٢) أي مبالغ كان يتعين تحصيلها ولم تدرج في الحسابات؛
 - (٣) أي مبالغ يوجد بشأنها التزام قانوني أو طارئ، ولم تسجل أو تدون في البيانات المالية؛
 - (٤) المصروفات التي لا تؤيدها مستندات سليمة؛
 - (٥) ما إذا كانت المنظمة تملك دفاتر حسابات منتظمة، وإذا كان هناك خروج ذو طابع مستمر وملحوس على مبادئ المحاسبة المقبولة عامة فينبغي الكشف عنه؛
- (ج) المسائل الأخرى التي ينبغي أن تحاط جمعياً الصحة علماً بها مثل:
 - (١) حالات التزييف أو افتراض التزييف؛

(٢) الإسراف في إنفاق أموال المنظمة أو أصولها الأخرى أو إنفاقها في غير الوجه المخصصة لها (بغض النظر عن سلامة القيود الحسابية الخاصة بهذه العمليات)؛

(٣) الإنفاق الذي يعرض المنظمة لتحمل مصاريف أخرى كبيرة؛

(٤) أي عيب في النظام العام أو في القواعد التفصيلية التي تحكم الرقابة المفروضة على الإيرادات والمصروفات أو على الإمدادات والمعدات؛

(٥) الإنفاق الذي لا يتفق ومقاصد جمعية الصحة مع مراعاة عمليات النقل المرخص بها في الميزانية؛

(٦) الإنفاق الذي يتجاوز قيمة الاعتمادات المعدلة بعمليات النقل المرخص بها في الميزانية؛

(٧) الإنفاق الذي لا يتمشى مع أحكام الترخيص الصادر بشأنه؛

(د) الدقة أو خلافها في السجلات الخاصة بالإمدادات والمعدات، من واقع عمليات الجرد وفحص السجلات.

وفضلاً عن ذلك يجوز أن يتضمن التقرير إشارة إلى:

(هـ) العمليات التي وردت ضمن حسابات فترة مالية سابقة والتي أمكن الحصول على معلومات جديدة بشأنها، أو العمليات الخاصة بفترة مالية لاحقة والتي يبدو من المستصوب أن تخطر جمعية الصحة بها سلفاً.

٧- لمراجع (مراجعي) الحسابات الخارجي (الخارجيين) أن يبدي (يبديا) لجمعية الصحة أو للمدير العام أية ملاحظات بشأن النتائج التي أسفرت عنها مراجعة الحسابات وأية تعليقات على التقرير المالي يراها (يرونها) مناسبة.

٨- متى كان مجال المراجعة ضيقاً أمام المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) أو إذا لم يتسن له (لهم) الحصول على إثباتات كافية فعلى المراجع الخارجي (المراجعون الخارجيون) أن يشير (يشيروا) إلى ذلك في تقريره (تقريرهم) مع توضيح سبب تعليقاته (تعليقاتهم) وأثر ذلك بالنسبة للوضع المالي والعمليات المالية الواردة في السجلات.

٩- لا يجوز أن يضمن المراجع الخارجي (المراجعون الخارجيون) تقريره (تقريرهم) أي نقد قبل أن تتاح للمدير العام أولاً فرصة ملائمة لشرح المسألة محل الملاحظة.

١٠- لا يتعين على المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) ذكر أية مسألة مشار إليها فيما تقدم تكون، في رأيه (رأيهم) غير ذات بال من كل الوجوه.

C.L.37.2018

Annex II

خ.د. ٣٧-٢٠١٨

الملحق الثاني

مراجعو حسابات منظمة الصحة العالمية الخارجيون المعينون في الفترة
من ١٩٤٨ إلى ٢٠١٩

الجنسية	الاسم	عدد السنوات	الفترة
سويدي	السيد أونو برونسكوغ	١٨	١٩٤٨-٩-١ إلى ١٩٦٦-١٢-٣١
نرويجي	السيد لارس بريبي	٧	١٩٦٧-١-١ إلى ١٩٧٣-١٢-٣١
سويدي	السيد لارس ليندمارك	٤	١٩٧٤-١-١ إلى ١٩٧٧-١٢-٣١
بريطاني	السير دوغلاس هنلي	٤	١٩٧٨-١-١ إلى ١٩٨١-١٢-٣١
بريطاني	شاغل منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٤	١٩٨٢-١-١ إلى ١٩٩٥-١٢-٣١
جنوب أفريقي	شاغل منصب مراجع الحسابات العام في جمهورية جنوب أفريقيا	٨	١٩٩٦-١-١ إلى ٢٠٠٣-١٢-٣١
هندي	شاغل منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند	٨	٢٠٠٤-١-١ إلى ٢٠١١-١٢-٣١
فلبيني	شاغل منصب رئيس لجنة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين	٨	٢٠١٢-١-١ إلى ٢٠١٩-١٢-٣١

C.L.37.2018

Annex III

خ.د. ٣٧-٢٠١٨

الملحق الثالث

تعيين مراجع خارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية

معلومات أساسية

١- أسلوب مراجعة الحسابات العامة المتوقع

تسعى منظمة الصحة العالمية إلى أن تكون عملية مراجعة الحسابات فعالة وأن تجرى وفقاً لأعلى المعايير التقنية. وينبغي أن توجه هذه العملية إلى تناول المسائل المهمة المطروحة في مجالي السياسات والممارسات المالية مع إيلاء أهمية مناسبة للمراجعات المتسمة بالكفاءة (ما يتحقق لقاء إنفاق المال).

٢- طبيعة عملية مراجعة الحسابات

١-٢ يمكن تقدير مدى العمليات المالية التي تجريها منظمة الصحة العالمية، وبالتالي طبيعة عملية مراجعة الحسابات، من التقرير المالي المفصل المعنون "التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧" المتاح لدى الطلب أو على الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية على العنوان التالي:

http://www.who.int/about/finances_accountability/reports/en/.

وعلاوة على ذلك فإن الوثائق ج ٤٣/٦٨ المؤرخة في ٨ أيار/ مايو ٢٠١٥، المعنونة "تعيين مراجع الحسابات الخارجي" تتضمن مناقشات طرحت بالنسبة إلى الفترات السابقة ٢٠١٦-٢٠١٩. وهذه الوثائق متاحة لدى الطلب أو على موقع منظمة الصحة العالمية على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

http://apps.who.int/gb/a/a_wha68.html.

٢-٢ والمراكز الرئيسية للنشاط المالي هي المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف، سويسرا، والمكاتب الإقليمية الستة الواقعة في القاهرة وبرازافيل وكوبنهاغن ومانيتا ونيودلهي وواشنطن العاصمة (انظر أيضاً الفقرة ٨ أدناه) كما أن للمنظمة حضوراً في ما ينوف عن مائة وخمسين بلداً عن طريق ممثل أو مكتب للاتصال، بالإضافة إلى موظفين مقيمين ومشاريع في مواقع أخرى يجري فيها تكبد النفقات محلياً.

٣-٢ ويلزم إجراء مراجعة مستقلة لحسابات الوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني وصندوق التأمين الصحي للموظفين وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية وهي كيانات يرد أدناه عنها مزيد من التفاصيل.

٣- الوكالة الدولية لبحوث السرطان

وفقاً للفقرة ٦-٢ من المادة السادسة من اللائحة المالية للوكالة الدولية لبحوث السرطان، يتعين على المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية أن يقوم أيضاً بمهمة المراجع الخارجي لحسابات الوكالة في

ليون بفرنسا. وبالتالي، فإن على المرشح المسمى لشغل منصب المراجع الخارجي لحسابات المنظمة أن يكون مستعداً للاضطلاع أيضاً بمراجعة حسابات الوكالة. ويمكن الحصول على نسخة من آخر البيانات المالية المراجعة الخاصة بالوكالة الدولية لبحوث السرطان على موقع الوكالة على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

https://www.iarc.fr/en/about/funding_financialframework_reporting.php.

٤- المركز الدولي للحساب الإلكتروني

يتعين أيضاً على المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية إجراء مراجعة مستقلة لحسابات المركز الدولي للحساب الإلكتروني. ويمكن الحصول على نسخة من آخر البيانات المالية المراجعة الخاصة بالمركز على موقع المركز على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

<https://www.unicc.org/Pages/WhatWeDo/WhatWeDo.aspx>.

٥- صندوق التأمين الصحي للموظفين

صندوق التأمين الصحي للموظفين هو عبارة عن صندوق ذاتي التمويل والإدارة يتكفل بتسديد جزء كبير من نفقات الرعاية الصحية المعترف بها طبياً التي يتكبدها الموظفون وغيرهم من الأشخاص المقبولين بوصفهم من المشاركين في صندوق التأمين. ويغطي الصندوق التأمين الصحي للموظفين العاملين في كل من المنظمة والوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية. وطبقاً لهذا المبدأ، يلزم أن يقوم المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية مقام المراجع الخارجي لحسابات صندوق التأمين الصحي للموظفين. ويمكن الحصول على نسخة من آخر البيانات المالية المراجعة الخاصة بالصندوق على موقع منظمة الصحة العالمية على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

<http://www.who.int/about/finances-accountability/reports/en/>.

٦- برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز

تشير مذكرة التفاهم التي تحكم إنشاء برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز إلى أن على منظمة الصحة العالمية أن تتولى مهام إدارة ذلك البرنامج. ووفقاً لهذا المبدأ، فإن على المراجع الخارجي لحسابات المنظمة أن يتولى مهمة المراجع الخارجي لحسابات البرنامج. وبناءً على ذلك، يلزم أن يقوم المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية مقام المراجع الخارجي لحسابات برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز. ويمكن الحصول لدى الطلب على نسخة من آخر البيانات المالية المراجعة المتاحة الخاصة بالبرنامج المذكور.

٧- المرفق الدولي لشراء الأدوية

عملاً بمذكرة التفاهم الموقعة بين المرفق الدولي لشراء الأدوية ومنظمة الصحة العالمية، تُدار عمليات أمانة هذا المرفق وفقاً لستوره وقواعد المنظمة. وبالتالي يتعين على المراجع الخارجي لحسابات المنظمة أن يقوم بمهمة المراجع الخارجي لحسابات هذا المرفق. ويطبق المرفق فضلاً عن ذلك توجيهات داخلية إضافية للتحليل المالي، وثمة تعديلات مصرح بها على الإجراءات والممارسات الإدارية للمنظمة أو استثناءات منها من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للمرفق. ويمكن الحصول على نسخة من آخر البيانات المالية المراجعة والتوجيهات الداخلية الإضافية الخاصة بالمرفق على موقعه الإلكتروني على العنوان التالي:

<https://unitaid.org/publications/?cat=all&type=financial-statement&search=#en>.

٨- المكتب الإقليمي للأمريكتين

تتولى منظمة الصحة للبلدان الأمريكية التي يقع مقرها في واشنطن العاصمة أيضاً مهمة المكتب الإقليمي للأمريكتين التابع لمنظمة الصحة العالمية. وتعين منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مراجع حساباتها الخارجي الذي قد يكون المراجع نفسه الذي تعينه المنظمة أو غيره، وفي هذه الحالة يتعين قيام تعاون وثيق بين كلا المراجعين.

٩- خدمات المراقبة الداخلية

يوجد في منظمة الصحة العالمية مكتب لخدمات المراقبة الداخلية. والمراجعون الداخليون للحسابات هم من موظفي المنظمة ويتولى المدير تقديم التقارير مباشرة إلى المدير العام. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للوحدة، حسبما يرد في المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للمنظمة، في القيام على نحو فعال باستعراض نظم المراقبة الداخلية للمنظمة وتقييمها ورصد مدى ملاءمتها وفعاليتها. وتُجرى أيضاً أنواع أخرى مختلفة من الاستعراضات. ويُتوقع من المراجعين الداخليين والخارجيين للحسابات أن يُنسقوا عملهم لتقادي ازدواجية الجهود المبذولة وتعزيز الكفاءة في عملية المراجعة.

١٠- لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

لمزيد من المعلومات الأساسية، يرجى الرجوع إلى موقع منظمة الصحة العالمية على شبكة الإنترنت:

<http://www.who.int/about/finances-accountability/accountability/en/>.

تجتمع لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة ثلاث مرات في السنة، ويتوقع أن يشارك مراجع الحسابات الخارجي في الاجتماعات العادية، ويقدم أحدث المعلومات عن حالة المراجعة الخارجية للحسابات، ويتلقى أيضاً مدخلات بشأن عمل مراجعة الحسابات من اللجنة.

١١- الرسوم المدفوعة لقاء المراجعة الخارجية للحسابات

بلغت الرسوم الشاملة التي دفعتها منظمة الصحة العالمية لقاء المراجعة الخارجية السنوية للحسابات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ ما مقداره ٤٢٨ ١٨٠ دولاراً أمريكياً في السنة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٤٣٣ ٦٨٠ دولاراً أمريكياً في السنة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٢- مراجعة حسابات المشاريع

قد يُطلب من مراجع الحسابات الخارجي أن يجري مراجعات لحسابات مشاريع معينة يُتفق بشأنها مع الأمانة على رسوم إضافية (بما في ذلك مراجعة حسابات أنشطة التأهب لمواجهة الإنفلونزا الجائحة مثلاً).

وخلاصة القول، فإن هذه الدعوة إلى تقديم أسماء مرشحين لكي يُنظر فيهم فيما يتعلق بالتعيين كمراجع خارجي للحسابات تتعلق فقط بمنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني وصندوق التأمين الصحي للموظفين وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية.

الملحق ٢

الاقتراحات بشأن تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين
لمنظمة الصحة العالميةالكونغو^١

أولاً: السيرة الذاتية

ينتمي السيد بريس فولتير إتو أويامي إلى عضوية جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين بجمهورية الكونغو.

وبدأ السيد إتو أويامي مساره المهني في مجال مراجعة الحسابات والمحاسبة في عام ٢٠٠٠ وأمضى ١٠ سنوات في شركة أرنست وينغ بالكونغو، وهي شركة مراجعة حسابات ذائعة الصيت دولياً. وارتقى في سلم الرتب في هذه الشركة ليشغل منصب كبير مراجعي الحسابات المسؤول عن طيف من الشركات في الكونغو وفي أفريقيا الوسطى.

وللوقوف بمزيد من الدقة على العمليات الخاصة بالقطاع العام، عمل السيد إتو أويامي مع إدارة الحسابات العامة التابعة للحكومة الكونغولية بوصفه أخصائياً فنياً مسؤولاً عن إجراء جميع المعاملات غير المتعلقة بالرواتب ورصدها لصالح الحكومة.

واكتسب السيد إتو أويامي الخبرات بفضل عمله في شركات مراجعة الحسابات ومشاريع التنمية الدولية وتطوير الأعمال. كما اكتسب خبرة واسعة في مجال شراء السلع والخدمات وتوظيف الأيدي العاملة وإجراءات صرف الأموال الواردة من الجهات المانحة الرئيسية (البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وغيرها). وهو ضليع في إعداد تقارير التقييم المتعلقة بطلب تقديم العطاءات وخطابات الدعوة (المتعلقة بعمليات من قبيل شراء السلع والخدمات والمعدات واستقدام الخبراء الاستشاريين) والتقارير عن الأنشطة.

كما أنه يتمتع بخبرة واسعة في مجال الشؤون الإدارية (بما في ذلك إعداد الأدلة الخاصة بالإجراءات الإدارية والمحاسبية والتنظيمية، وتنفيذ النظم الإدارية)، وتقييم مشاريع التنمية وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الشركات والمبادرات الخاصة.

وفي عام ٢٠٠٩، أسس شركة إكسكو كاكوج. وهو حالياً المدير الإداري ويتولى إدارة حافظة تشتمل على عدة عملاء.

١ الطلب الأصلي مقدم باللغة الفرنسية. وقد تُرجم النص على نحو ما ورد.

وقاد السيد إتو أوبامي عدداً من الدورات التدريبية المعنية بمراجعة الحسابات، وتولى تزويد هيئات القطاع العام الرئيسية بالمشورة بشأن الاستثمارات والشؤون المالية.

الخبرات الدولية: السيد إتو أوبامي عضو نشيط في عدد من المنظمات المهنية المتعددة الأطراف. وانتُخب لعضوية مجلس إدارة شركة إكسكو في تموز/ يوليو ٢٠١٨ لولاية تمتد لثلاث سنوات.

وشارك السيد إتو أوبامي أيضاً في عدة اجتماعات ومؤتمرات دولية، بما في ذلك اجتماعات المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

وتولت شركته مراجعة حسابات طيف من المشاريع التي مولتها الجهات المانحة الدولية (بما في ذلك البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها).

ثانياً: ملخص النهج الذي نتبعه

سنُتبّع أفضل الممارسات في إجراء مراجعاتنا للحسابات.

وسنخطط لأنشطة مراجعة الحسابات ونعد لها وننفذها ونقدم التقارير بشأنها إلى الكيان الخاضع لمراجعة الحسابات وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً. ونحن نمثّل للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات في مراجعة حسابات القطاع الخاص والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في مراجعة حسابات مؤسسات القطاع العام.

وسنمتمثل للمعيار ٧٠٠ من المعايير الدولية عند مراجعة حسابات البيانات المالية للمنظمة. ويلزم هذا المعيار مراجع الحسابات بالامتثال بالشروط الأخلاقية وتنظيم مراجعة الحسابات وإجرائها بطريقة تسمح بالتأكد بدرجة معقولة مما إذا كانت البيانات المالية خالية في عمومها من الأخطاء الجوهرية.

وفي سياق المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، أُضيف فصل عن مراجعة الأداء إلى المعيار الدولي من أجل تشجيع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على إيلاء عناية خاصة بالمعايير المتعلقة بالاقتصاد والفعالية والكفاءة لضمان أن مراجعة الحسابات لا ينصب تركيزها الوحيد على حسابات المؤسسة. وسيتعاون مراجعو الحسابات التابعون لنا مع الإدارة العليا للمنظمة ومراجعي الحسابات الداخليين في جميع أنشطة مراجعة الحسابات. ويُعد ذلك مثلاً على أفضل الممارسات التي سنعمل على الامتثال لها في عملنا.

١- نهج مراجعة الحسابات

سنُتبّع نهجاً قائماً على المخاطر في مراجعة حسابات البيانات المالية للمنظمة.

ويتطلب هذا النهج من مراجع الحسابات إجراء تقييم للمخاطر المتعلقة بالبيانات المالية وتقديم التقارير بالاستناد إلى الفهم التام للكيان ولبنيته، بما في ذلك الضوابط الداخلية. وستولى عناية خاصة لعمليات مراجعة الأداء (نسبة التكلفة إلى الأداء) من أجل تقييم مدى الامتثال للممارسات والسياسات المالية.

وسنستخدم جميع الإجراءات والضوابط والاختبارات التي تُعتبر ضرورية وفقاً لما تقتضيه الظروف.

وستشمل مراجعة الحسابات ما يلي:

- المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف؛
- والمكاتب الإقليمية في القاهرة وبراغافيل وكوبنهاغن ومانيتا ونيودلهي وواشنطن العاصمة.

ونعتمد مراجعة حسابات الوكالة الدولية لبحوث السرطان، والمركز الدولي للحوسبة، وصندوق التأمين الصحي للموظفين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، كما نعتمد التعاون تعاوناً وثيقاً مع مراجعي حسابات منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

وسوف تُتخذ تدابير لضمان الجودة في كل مرحلة من مراحل عملية مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

٢- إجراءات مراجعة الحسابات

ستُجرى مراجعة الحسابات على ثلاث مراحل، وهي:

التخطيط

ستؤخذ العناصر التالية في الاعتبار في مرحلة التخطيط:

- الفهم التام لبيئة المنظمة وأنشطة مراجعة الحسابات الداخلية، للسماح باتّباع نهج قائم على المخاطر يضع جميع المخاطر المحددة في الحسبان؛
- تقييم عمل مكتب خدمات المراقبة الداخلية وأي نظام آخر للمراقبة الداخلية، وتُظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمنظمة وتحديد مدى إمكانية الاعتماد على هذه النظم؛
- تحديد أولويات المجالات التي ستخضع لمراجعة الحسابات وفقاً لمستوى المخاطر ولتوصيات جمعية الصحة.^١

ثالثاً: العرض المالي

تُعرض فيما يلي الرسوم المقترحة للفترة من عام ٢٠٢٠ إلى نهاية عام ٢٠٢٣.

وتشمل هذه الرسوم أنشطة مراجعة الحسابات في المنظمة على الصعيد العالمي والأنشطة التي تنفذها الكيانات غير الموحدة التي تتولى المنظمة إدارتها. وينبغي أن تتيح المنظمة استخدام المكاتب وأدوات الاتصالات والناسخات التصويرية واللوازم المكتبية لمراجعي الحسابات مجاناً.

وسوف نخصص نحو ١٢٤٨ يوماً من أيام عمل مراجعي الحسابات أو ٤٨ شهراً من شهور عملهم لهذه المهمة (سيلزم فريق مكون من خمسة أشخاص لإجراء أنشطة مراجعة الحسابات).

١ تم بتر النص وفقاً لمقتضيات الخطاب الدوري ٣٧-٢٠١٨ الذي اشترط ألا يزيد النص على ٥٠٠ كلمة.

ونقترح رسوم إجمالية قدرها ١ ٥٢٢ ٥٠٠ دولار أمريكي لتنفيذ مراجعة حسابات البيانات المالية للمنظمة، على النحو التالي:

- عام ٢٠٢٠: ٤٢٦ ٥٦٣ دولار أمريكي
- عام ٢٠٢١: ٤٠٠ ٣١٣ دولار أمريكي
- عام ٢٠٢٢: ٣٦٧ ٥٠٠ دولار أمريكي
- عام ٢٠٢٣: ٣٢٨ ١١٦ دولار أمريكي

ويغطي هذا المبلغ مراجعة الحسابات المالية فقط ويشمل إعداد التقارير باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

وسنكون مستعدين لأداء أي عمل إضافي يطلبه المدير العام بتكلفة إضافية يُتفق عليها.

وتوزع تكاليف ٤٨ شهراً من شهور عمل مراجعي الحسابات على النحو التالي:

مدة مراجعة الحسابات					
المجموع	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
٤٨	١١,٥	١١,٥	١٢,٥	١٢,٥	عدد شهور عمل مراجعي الحسابات
١ ٢١٨ ٠٠٠	٢٦٢ ٥٠٠	٢٩٤ ٠٠٠	٣٢٠ ٢٥٠	٣٤١ ٢٥٠	الرسوم المهنية
٣٠٤ ٥٠٠	٦٥ ٦٢٥	٧٣ ٥٠٠	٨٠ ٠٦٣	٨٥ ٣١٣	رسوم السفر
١ ٥٢٢ ٥٠٠	٣٢٨ ١٢٥	٣٦٧ ٥٠٠	٤٠٠ ٣١٣	٤٢٦ ٥٦٣	المجموع

وستُرسل طلبات الدفع إلى المنظمة كل ثلاثة أشهر. وستبُلَغ الدوائر الوطنية لمراجعة الحسابات المنظمة بأي ظروف غير متوقعة تستلزم إجراء مراجعة إضافية بزيادة في الميزانية.

الملحق ٣

الاقتراحات بشأن تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين
لمنظمة الصحة العالمية

فرنسا ١

أولاً: السيرة الذاتية

يُعد السيد ديديه ميغو (المولود في ٦ حزيران/يونيو ١٩٥٢)، خبيراً في المالية العامة. وقد تخرج من معهد ليون للدراسات السياسية وحصل على دبلوم عالي في القانون العام.

وكان السيد ميغو عضواً في الجمعية الوطنية الفرنسية من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠١٠. واضطلع بوصفه مقررًا عاماً للجنة المالية الوطنية في الفترة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، بدور رئيسي في عملية الإصلاح الميزني والمحاسبي التي أجريت في عام ٢٠٠١ والتي اعتمدت نظام المحاسبة على أساس الاستحقاقات، وعمدت إلى مواءمة المعايير المالية الوطنية مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لضمان إحالة البيانات المالية الوطنية إلى محكمة مراجعة الحسابات لأغراض التدقيق، واعتمدت نهجاً للإدارة القائمة على تحقيق النتائج في الميزانية الوطنية. وكان السيد ميغو رئيس اللجنة المالية التابعة للجمعية الوطنية الفرنسية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠ قبل تعيينه في المنصب الدائم لرئيس المحكمة الفرنسية لمراجعة الحسابات في آذار/مارس ٢٠١٠.

وترأس السيد ميغو المحكمة الفرنسية للانضباط الميزني والمالي التي تتولى البت في قضايا سوء الإدارة، كما ترأس اثنتين من هيئات الخبراء المعنية بتقدير الضرائب الإلزامية وإدارة الخدمات العامة.

١ - الأنشطة المنفذة على الصعيد الوطني

يترأس السيد ميغو محكمة مراجعة الحسابات ويشرف على أنشطة ١٧ ديواناً من الدواوين الإقليمية ودون إقليمية المعنية بمراجعة الحسابات، والتي تشمل ولايتها القضائية الحكومة، والضمان الاجتماعي، والشركات العامة، والسلطات المحلية، وهيئات القطاع الخاص التي تتلقى الأموال العامة والهبات.

كما أنه يشرف على ميزانية منظومة المحكمة المالية (التي تبلغ تكلفة أنشطتها ١٦٦,٤ مليون يورو) وموظفيها (١٧٧٧ فرداً، منهم ٤٥٥ مراجع حسابات تابعاً للمحكمة الفرنسية لمراجعة الحسابات و٧٤٣ مراجع حسابات تابعاً للدواوين الإقليمية).

وهو الذي يحدد استراتيجيات محكمة مراجعة الحسابات والجدول الزمني السنوي الذي تتبعه في مراجعة الحسابات، وترأس الهيئات الجماعية التي تتولى إعداد وثائق محكمة مراجعة الحسابات وتقديم هذه التقارير إلى الجمهور ووسائل الإعلام دون تدخل الحكومة.

١ الطلب الأصلي مقدم باللغة الفرنسية. وقد تُرجم النص على نحو ما ورد.

٢- الأنشطة المنفذة على الصعيد الدولي

نتمتع بنحو ٣٥ عاماً من الخبرة في إجراء مراجعة الحسابات الخارجية للمنظمات الدولية. وقد تولى السيد ميغو مراجعة حسابات عدة منظمات دولية بما في ذلك المنظمة العالمية للأرصدة الجوية والأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والإنتربول واليونسكو والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومنظمة السياحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة الأوروبية لاستغلال سوانل الأرصاد الجوية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمركز الدولي للحوسبة.

والسيد ميغو عضو نشيط في عدة هيئات دولية لمراجعة الحسابات وتوحيد النظم المحاسبية.

- هو رئيس الفريق العامل المعني بتقييم البرامج التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.
- المحكمة الفرنسية لمراجعة الحسابات ممثلة في مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي يتولى تيسير أعمالهما الاتحاد الدولي للمحاسبين ولجنة المصلحة العامة التابعة له.
- المحكمة الفرنسية لمراجعة الحسابات ممثلة في ثلاث لجان استراتيجية تابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.^١

ثانياً: ملخص النهج المتبع في مراجعة الحسابات

١- النهج

يستند تنظيم أنشطة مراجعة الحسابات إلى نهج استراتيجي يتمحور حول ثلاثة أغراض أساسية على النحو التالي:

- تحقيق فهم تام للجهة الخاضعة لمراجعة الحسابات: تحقيق فهم تام للجهة الخاضعة لمراجعة الحسابات لضمان إمكانية التوصل إلى أحكامنا المهنية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. ويسمح لنا ذلك بتحديد الأغراض الاستراتيجية والتشغيلية للمنظمة؛ وتقييم المخاطر الأصلية، بما في ذلك مخاطر الخطأ في البيانات المالية المحاسبية، وعدم الامتثال للسلطات، وعدم تحقيق الأغراض التشغيلية والإدارية؛ وبوضع الخطط المثلى لمراجعة الحسابات والبرامج المثلى للأنشطة.
- تقييم نظام المراجعة الداخلية للحسابات: ٢ من أجل التحسين الأمثل للميزانيات الخاضعة لمراجعة الحسابات، نضع وصفاً للعمليات التشغيلية الرئيسية والضوابط التي تُنفذ لخفض المخاطر إلى مستوى مقبول، ونقيمها. ونسعى على نحو محدد إلى وصف النظام، وفهم نظم المحاسبة والإبلاغ؛ وتقييم تنفيذ الأنشطة الخاصة بالضوابط الداخلية؛ واختبار مدى فعالية هذه الضوابط. وعند اللزوم، يدقق مراجعو

١ تم بتر النص وفقاً لمقتضيات الخطاب الدوري ٣٧-٢٠١٨ الذي اشترط ألا يزيد النص على ٥٠٠ كلمة.

٢ العملية التي ينفذها الإداريون والمديرون والموظفون لتوفير مستوى معقول من الضمانات بشأن تحقيق أغراض المنظمة المتعلقة بعملياتها واتساقها وتقديم المعلومات.

الحسابات المتخصصون في أي برامجيات محاسبية أو مالية أو ميزانية^١ مستخدمة في الكيان الخاضع لمراجعة الحسابات. وسنطالب الإدارة العليا بتزويدنا ببيان للمساءلة فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات.

- **تحليل المخاطر وتحديد المخاطر الكبرى:** سنستخدم فهنا التام للجهة الخاضعة لمراجعة الحسابات ونظمها الخاصة بالمراجعة الداخلية للحسابات في وصف وتقييم الفئتين الأوليين من المخاطر التي قد تؤثر في البيانات المالية والإدارة، وتتمثل هاتان الفئتان تحديداً في المخاطر الأصلية ومخاطر المراقبة. ونخطط عمليات مراجعة الحسابات بالاستناد إلى المخاطر المتبقية المحددة (زيادة مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، وعدم الامتثال، وعدم تحقيق الأغراض). ونتخير بعد ذلك سلسلة ملائمة من الاختبارات الموضوعية لتطبق على مختلف المعاملات وفقاً لمدى كفاءة العمليات القائمة ومدى إحكام الضوابط المنفذة.

٢- الإجراءات

نضع استراتيجية متعددة السنوات في بداية ولايتنا ونصيح خطة عمل سنوية وفقاً لأفضل الممارسات. وسنعرض هذه الخطط على الإدارة العليا ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة والمجلس التنفيذي. ويضع كبير مراجعي الحسابات الخارجيين خطة لمراجعة الحسابات لكل نشاط ويعتمدها. وتعد هذه الخطة خريطة طريق لفريق مراجعة الحسابات ولا تُعرض على المنظمة. وتستخدم الخطة كأداة لاستغلال الاجتماعات التي ينظمها كبير مراجعي الحسابات الخارجية ومستشاروه الرئيسيون، مع الإدارة العليا وسائر المسؤولين.

وتتميز هذه الوثائق بين مراجعة البيانات المالية ومراجعة الأداء. وتتيح عمليات مراجعة الأداء تقييم العمليات من منظور الكفاءة والفعالية. وترد استنتاجات هذه المراجعات في تقرير مراجعة الحسابات المالية.^٢

ثالثاً: الرسوم المقترحة

سيبلغ إجمالي الرسوم السنوية ٥٢٠ ٤٨٥ دولار أمريكي مقابل ٥٤,١٤ شهر عمل (٩٣٤ يوماً) في السنة. ولا تشمل هذه الرسوم عمليات مراجعة الحسابات في الموقع (التي تقدر بنحو ٣٩,٤٢ شهر عمل سنوياً أو ٦٨٠ يوماً لمراجعة الحسابات في الموقع في المقر الرئيسي للمنظمة والكيانات غير الموحدة والمكاتب الإقليمية والقطرية).

ويرغب رئيس المحكمة الفرنسية لمراجعة الحسابات في اقتراح تقديم خدمة رفيعة المستوى إلى المنظمة توفر أفضل قيمة في مقابل المال. وتراعي الرسوم التي نقترحها الميزانية الصارمة التي تضعها المنظمات الدولية من قبيل منظمة الصحة العالمية. ونحن نؤمن إيماناً قوياً بالإدارة الرشيدة للموارد المحدودة. وسوف تغطي هذه الرسوم جميع تكاليف مراجعة الحسابات (الأجور وتكاليف السفر وبدلات المعيشة اليومية لموظفي مراجعة الحسابات) باستثناء تكاليف الدعم، مع ضمان أفضل نسبة للجودة إلى الأسعار.

١ تخطيط الموارد المؤسسية.

٢ تم بتر النص وفقاً لمقتضيات الخطاب الدوري ٣٧-٢٠١٨ الذي اشترط ألا يزيد النص على ٥٠٠ كلمة.

توزيع الرسوم السنوية (بالدولارات الأمريكية)

الأنشطة	رسوم الأنشطة (بدل المعيشة اليومي) ^١	رسوم السفر ^٢	رسوم أخرى (الترجمة وما إلى ذلك)	المجموع
مراجعة البيانات المالية للمنظمة	٦٧ ٣٢٦	١١ ١٦٣	٢٦٥٧	٨١ ١٤٦
مراجعة البيانات المالية للكيانات غير الموحدة	١٤٠ ٣٩٨	٦١٠٥	٩٩٤٠	١٥٦ ٤٤٢
الوكالة الدولية لبحوث السرطان	١٨٣٧٢	٥٢٣	١١٠٥	١٠ ٠٠٠
المركز الدولي للحوسبة	١٤ ٤٦١	٦٩٨	٢٢٠٩	١٧ ٣٦٨
صندوق التأمين الصحي للموظفين	١٤ ٤٦١	٦٩٨	٢٢٠٩	١٧ ٣٦٨
برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز	٥١ ٥٥٢	٢٠٩٣	٢٢٠٩	٥٥ ١٥٤
المرفق الدولي لشراء الأدوية	٥١ ٥٥٢	٢٠٩٣	٢٢٠٩	٥٥ ١٥٤
عمليات مراجعة الأداء في المقر الرئيسي (٣)	٥٩ ٥٣٦	٤١٨٦	٨٨٣٧	٧٢ ٥٥٩
عمليات مراجعة الأداء في المكاتب الإقليمية والقُطرية (٦)	٥٥ ٠٧٧	١٨ ٠٢٣	٢٧ ٥٢١	١٠٠ ٦٢١
تكاليف الموظفين				٧٤ ٧٥١
المجموع السنوي	٣٢٢ ٣٣٧	٣٩ ٤٧٧	٤٨ ٩٥٥	٤٨٥ ٥٢٠

ومن المفهوم أن المنظمة ستسمح لمراجعي الحسابات باستخدام المكاتب وأدوات الاتصالات والحواسيب واللوازم المكتبية دون مقابل وبالكميات والنوعيات اللازمة لتنفيذ أنشطة مراجعة الحسابات في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقُطرية. ولذا فإننا لم نأخذ هذه النفقات في الحسبان ضمن رسومنا.

وقد تطالب المنظمة مراجع الحسابات بإجراء عمليات مراجعة إضافية تتعلق بمشروعات معينة. وفي هذه الحالة، سنحلل السياق الخاص بهذا النشاط ومدى تعقيده ومجاله، لنتمكن من اختيار أنسب مراجعي الحسابات وتحديد الرسوم التي تترتب على ذلك.

١ تحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية معدل بدلات المعيشة اليومية التي تُطبق على السفر الذي يُجرى في إطار مهمة رسمية للأمم المتحدة في التاريخ الذي حُسبت فيه الرسوم المقدرة.

٢ تعادل رسوم السفر سعر تذاكر السفر بالدرجة الاقتصادية أو العادية.

الملحق ٤

الاقتراحات بشأن تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين لمنظمة الصحة العالمية

غانا^١

أولاً: سيرة ذاتية مختصرة لدانييل يو دوميليفو

دانييل محاسب مهني في معهد المحاسبين القانونيين (غانا) يحمل منذ عام ١٩٩٢ درجة الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال (٢٠٠٢) من كلية إدارة الأعمال بجامعة غانا.

وبدأت خبرته في مراجعة الحسابات مع شركة Kuffour and Associates وعمل بعد ذلك مراجعاً للحسابات مع شركة Modern Age Consultants and Auditors قبل الانضمام إلى إدارة المراقب المالي والمحاسب العام. واكتسب سجلاً حافلاً من الخبرة المهنية في الإدارة المالية العامة طوال ما يزيد على ثمانية عشر عام. واحتل دانييل عدة مناصب بما في ذلك منصب مدير إصلاحات الإدارة المالية العامة، ومدير الرواتب، ومدير قواعد البيانات المتكاملة للأفراد والرواتب، كما حمل اللواء في تنفيذ التوصيات الرئيسية لقانون الإدارة المالية وقانون المشتريات العامة وقانون خدمات مراجعة الحسابات وقانون وكالة التدقيق الداخلي.

وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عيّن البنك الدولي دانييل كبير أخصائيي الإدارة المالية وأُوفد إلى هراري بزمبابوي. وكان رئيس الفريق المعني بمشروع الإدارة المالية العامة وتولى تيسير عملية تجديد نُظُم الإدارة المالية العامة في زيمبابوي بالتوسّع في تغطيتها لتشمل جميع الوزارات على المستوى الوطني ومستوى المحافظات. وقد شرع المشروع في تنفيذ برامج قوية لبناء القدرات في القطاع العام بما في ذلك تمكين مكتب موظفي مراجع الحسابات العام بتزويده بالتقنيات الحديثة لمراجعة الحسابات. وبفضل نجاح مشروع الإدارة المالية العامة أصبحت زيمبابوي اليوم أحد البلدان القليلة في أفريقيا التي تقدم البيانات المالية المراجعة إلى البرلمان قبل الموعد المحدد لها. وقد قُدمت البيانات المالية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ قبل موعدها المحدد.

وأُوفد البنك الدولي دانييل إلى ملاوي في عام ٢٠١٤ ليتولى قيادة مشروع الإدارة المالية العامة الذي أحرز بدوره تقدماً كبيراً. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قدمت وزارة المالية البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦ إلى مراجع الحسابات العام، للمرة الأولى التي تعيها الذاكرة. وبخلاف مسؤولية دانييل عن التدخلات الخاصة بالإدارة المالية العامة لصالح البنك الدولي في ملاوي وزيمبابوي، فإنه يقدم الدعم أيضاً إلى نُظُم الإدارة المالية العامة في بلدان أفريقية أخرى مثل زامبيا وجنوب السودان ونيجيريا.

١ الطلب الأصلي مقدم باللغة الإنكليزية. ويُعرض النص على نحو ما ورد.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، عُيّن دانييل مراجع الحسابات العام لغانا وتقلد مهام منصبه بعد أدائه القسم. ويقوم دانييل بمراجعة الحسابات العامة لغانا وتقديم التقارير إلى البرلمان منذ أن تولى مهام منصبه. وفضلاً عن ذلك، تولى دانييل مساهمة الموظفين العموميين بشأن النفقات غير المشروعة. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨ قدم إلى البرلمان تقرير مراجع الحسابات العام بشأن المراجعة الخاصة لخصوم الوزارات والإدارات والوكالات ورفض تزويدها بمبلغ ٥,٤ مليار سويدي غاني الذي يعادل ١,١٧٣٩ مليار دولار أمريكي. وقدم دانييل تقرير مراجع الحسابات العام بشأن الحسابات العامة للسنة المنتهية ٢٠١٦ قبل نهاية آب/ أغسطس ٢٠١٧. ولأول مرة نعيها الذاكرة قدم مراجع الحسابات العام التقارير الأربعة الأخرى لمراجع الحسابات العام إلى البرلمان في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٨، أي قبل الموعد النهائي بخمسة أيام.

كما أن دانييل عضو في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، وتولى مراجعة حسابات المنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات منذ عام ٢٠١٦.

ثانياً: ملخص النهج المتبع في مراجعة الحسابات

يختص مكتب مراجع الحسابات العام في غانا في المراجعة المالية ومراجعة الامتثال للقواعد النظامية والأداء على النحو المُعرّف في معايير المراجعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وسيستخدم مراجع الحسابات العام مزيجاً من النظم ومن النهج القائم على المخاطر في إجراء مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية. وبصفته عضواً في فريق مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومراجع الحسابات الخارجي الحالي للمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وصاحب خبرة واسعة في مراجعة الامتثال للقواعد النظامية، سيبذل جهود مراجعة الحسابات في المنظمة باستخدام المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في غانا لديها قدر كبير من الموارد التي تزيد على ٣٠٠ مراجع من مراجعي الحسابات المهنيين المؤهلين الذين يتمتعون بالتجارب والخبرات المختلفة الملائمة لإجراء مراجعة الحسابات الخاصة بعمليات المنظمة. وهؤلاء المهنيون على معرفة جيدة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعمليات استعراض تكنولوجيا المعلومات (بما في ذلك نظم تخطيط الموارد المؤسسية) وبالأشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة.

استراتيجية مراجعة الحسابات والعمليات المتبعة لإجرائها

تتطلب النظم والنهج القائمان على المخاطر اتباع عدد من الخطوات المنظمة المتتالية، بما في ذلك معرفة المنظمة والبيئة التي توجد وتعمل بها وفهمها. وكجزء من عملية التخطيط الأولي لمراجعة الحسابات، سيُجرى مسح لترتيبات تصريف الشؤون المؤسسية والإطار التنظيمي. وسيشمل ذلك في جملة أمور، العلاقة الوظيفية والتنسيق بين وحدات المنظمة الرئيسية، ورؤية المنظمة ومهمتها وأغراضها الاستراتيجية، وواجباتها والتزاماتها الخارجية، وترتيبات المراقبة الداخلية، بما في ذلك الضوابط الداخلية ونظم إدارة المخاطر التي وضعتها المنظمة لحماية أصولها من الخسارة والهدر، والنظم الميزانية والمحاسبية والشرائية، ونظم تقييم الأداء والإبلاغ، واستعراض مختلف تقارير المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، وآليات متابعة هذه التقارير.

١ تم بتر النص وفقاً لمقتضيات الخطاب الدوري ٣٧-٢٠١٨ الذي اشترط ألا يزيد النص على ٥٠٠ كلمة.

وستستخدم الاستبيانات الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية والقوائم المرجعية لأفضل الممارسات وغيرها من أدوات التحليل والتشخيص في تحديد مرتسمات المخاطر التي تتعرض لها المنظمة بالاستناد إلى المعلومات والمعارف التي ستُجمع، وستحدد استراتيجية مراجعة الحسابات وخطواتها وتوضع بالاستناد إلى المخاطر المحددة والتقرير الخاص بالنتائج. وحيثما كانت الضوابط فعّالة، بما في ذلك المراجعة الداخلية للحسابات وتدابير الحد من المخاطر، سيُعتمد عليها في هذه العملية من أجل السماح لمراجعة الحسابات بالتركيز على المخاطر وجوانب الضعف المحددة في الضوابط الداخلية التي قد تؤثر تأثيراً كبيراً على عمليات المنظمة وعلى بياناتها المالية. وستُعد خطة لمراجعة الحسابات بالاستناد إلى متطلبات الإبلاغ المحددة في اللائحة المالية للمنظمة، وتوضع صيغتها النهائية بالاستناد إلى المشاورات التي ستُجرى مع الإدارة. وستشمل الخطة تصريف الشؤون المؤسسية والإدارة، بما في ذلك ترتيبات المراقبة الداخلية، وإدارة الصندوق، ومراقبة الميزانية، وكشف الرواتب وتكاليف الموظفين، وإدارة المشتريات والعقود، وإدارة الممتلكات المستهلكة وغير المستهلكة ومراقبتها، والحسابات الخاصة والصناديق الائتمانية، ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسجلاتها الأساسية.

وفي مؤتمر البدء (الاجتماع الاستهلالي السابق لاستعراض مراجعة الحسابات)، سيدرج فريق المراجعة شواغل المجلس والجمعية وطلباتهما الخاصة بالإدارة إن وُجدت، في عملية التخطيط.

الإبلاغ عن نتائج مراجعة الحسابات

ستُجرى مراجعة الحسابات وفقاً لاختصاصات المراجعة الخارجية للحسابات الواردة في المادة ١٤ من اللائحة المالية للمنظمة.^١

ثالثاً: رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

تستند رسوم مراجعة الحسابات المقترحة للفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٣ إلى خبرة المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في غانا في العمل كمراجع خارجي لحسابات وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويفترض مراجع الحسابات العام أن المهمة ستشمل مراجعة الحسابات المالية والامتثال والأداء في المقر الرئيسي للمنظمة ومكاتبها الإقليمية والفُطرية وجميع المؤسسات التابعة لها، بالاستناد إلى الشروط التي سيجري الاتفاق عليها.

وتوضح الجداول أدناه العمل الخاص بمراجعة الحسابات وفقاً لأيام العمل السنوية طوال مدة والولاية.

سنوياً	الموظفون	أيام العمل	
٣٠	٦	١٨٠	المقر الرئيسي للمنظمة
١٥	٣	٤٥	المكاتب الإقليمية المختارة
١٥	٢	٣٠	المكاتب الفُطرية المختارة
١٤	٣	٤٢	المؤسسات التابعة للمنظمة (الوكالة الدولية لبحوث السرطان، المركز الدولي للحوسبة، صندوق التأمين الصحي للموظفين، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز، المرفق الدولي لشراء الأدوية)
		٢٩٧	المجموع

١ تم بتر النص وفقاً لمقتضيات الخطاب الدوري ٣٧-٢٠١٨ الذي اشترط ألا يزيد النص على ٥٠٠ كلمة.

ويوضح الجدولان التاليان الرسوم السنوية المقترحة لتغطية تكاليف السفر، والتكاليف الخاصة بأعمال السكرتارية، وبدلات المعيشة اليومية لمراجعي الحسابات، وسائر النفقات ذات الصلة. ولا تشمل الرسوم المقترحة رواتب موظفي المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في غانا، حيث إنهم يُعدون جزءاً من المنشأة الدائمة لتلك المؤسسة.

*٢٠٢٣	*٢٠٢٢	*٢٠٢١	٢٠٢٠	
١٣٥ ٤٤٢	١٢٨ ٩٩٣	١٢٢ ٨٥٠	١١٧ ٠٠٠	المقر الرئيسي للمنظمة (١٨٠ يوماً × مكتب واحد × ٦٥٠ دولار أمريكي)
٣١ ٢٥٦	٢٩ ٧٦٨	٢٨ ٣٥٠	٢٧ ٠٠٠	المكاتب الإقليمية المختارة (٤٥ يوماً × مكتب واحد × ٦٠٠ دولار أمريكي)
١٧٣ ٦٤٤	١٦٥ ٣٧٥	١٥٧ ٥٠٠	١٥٠ ٠٠٠	المكاتب القطرية المختارة (٣٠ يوماً × ١٠ مكاتب × ٥٠٠ دولار أمريكي)
١٣٣ ٧٠٦	١٢٧ ٣٣٩	١٢١ ٢٧٥	١١٥ ٥٠٠	المؤسسات التابعة للمنظمة (٤٢ يوماً × ٥ مكاتب × ٥٥٠ دولار أمريكي)
٤٧٤ ٠٤٧	٤٥١ ٤٧٤	٤٢٩ ٩٧٥	٤٠٩ ٥٠٠	المجموع الكلي (بالدولار الأمريكي)

* حُسبت تسوية سنوية بنسبة ٥ في المائة لتغطية تكاليف السفر والمصروفات النثرية.

الملحق ٥

الاقتراحات بشأن تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين
لمنظمة الصحة العالميةالهند^١

أولاً: السيرة الذاتية

يتزأس السيد راجيف مهريشي، المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند، التي تضم أكثر من ٤٥ ٠٠٠ مسؤول وموظف. وهو حاصل على شهادة علمية في إدارة الأعمال من كلية ستراتكلويد لإدارة الأعمال بغلاسغو، وعلى شهادة الماجستير في التاريخ. كما أنه يتمتع بخبرة تزيد على أربعة عقود في الخدمة العامة على مستوى الاتحاد ومستوى الولايات، بما في ذلك من خلال منصبه وزير المالية والداخلية للاتحاد. ويضطلع بدور كبير في وضع المعايير الدولية وأفضل الممارسات بصفتها ما يلي:

- رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.
- ونائب الرئيس المنتخب لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة.
- عضو المجلس الرئاسي للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ورئيساً (١) للجنة تبادل المعارف والخدمات المعرفية، (٢) الفريق العامل المعني بمراجعة تكنولوجيا المعلومات، (٣) اللجنة الفرعية المعنية بمراجعة الامتثال، وعضواً في ثلاث لجان أخرى معنية بالأهداف.
- عضو المجلس الرئاسي للرابطة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ورئيس هيئة تحرير جريدة هذه الرابطة.

الخبرة الوطنية في مجال مراجعة الحسابات

تتولى المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند مراجعة الإيرادات والنفقات للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية. ويشمل نطاق ولايتها مراجعة الحسابات المالية والأداء والامتثال وفقاً لمعايير مراجعة الحسابات للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام (التي تتماشى مع معايير مراجعة الحسابات للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات)، التي تكملها اللوائح الخاصة بمراجعة الحسابات والمبادئ التوجيهية بشأن مراجعة الأداء والتصديق المالي ومراجعة الامتثال.

وتحظى المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند بمدونة أخلاقية خاصة بها، وتتمتع بالاستقلال التشغيلي والمالي التام. وفي الثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧، أصدرت المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند ١٥٠ تقريراً لمراجعة الحسابات، بما في ذلك ١٨٣ مراجعة للأداء، فضلاً عن مراجعة الحسابات

١ الطلب الأصلي مقدم باللغة الإنكليزية. ويُعرض النص على نحو ما ورد.

المالية المتعلقة بـ ٤,٠٤٦ حساب للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والمؤسسات التجارية العامة والهيئات المستقلة، وما إلى ذلك.

الخبرة في مجال مراجعة حسابات قطاع الصحة

في الثنائية ٢٠١٧-٢٠١٨، بلغت نفقات الصحة العمومية للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات نحو ٣٢ مليار دولار أمريكي، تقع ضمن نطاق مراجعة الحسابات للمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند. وإلى جانب التصديق على الحسابات، تُجري المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند مراجعة أداء برامج وزارة الصحة ورفاه الأسرة، وتمثل أحدث هذه البرامج في برنامج "Swasthya Suraksha Yojana" لرئيس الوزراء (٢٠١٨) والعنصر الخاص بالإنتاج وصحة الطفل للبعثة الوطنية للصحة الريفية (٢٠١٧). وتشمل مراجعات الأداء السابقة البرنامج الوطني لاستئصال الملاريا، والبرنامج الوطني لمكافحة الأيدز، والبرنامج الوطني لمكافحة الأمراض، وغيرها. ونظراً إلى أن الهند تُعد أحد المستفيدين الرئيسيين من برامج المساعدة لمنظمة الصحة العالمية، فإن المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات أصبح لديها فهم كامل لبرامج المنظمة وخططها وخبرة واسعة في مراجعة حسابات قطاع الصحة.

الخبرة الدولية في مجال مراجعة الحسابات

تشمل خبرات المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في مجال مراجعة الحسابات الدولية ما يلي:

- منظمة الصحة العالمية - ٢٠٠٤ - ٢٠١١
- الأمم المتحدة - ١٩٩٣-١٩٩٩ و ٢٠١٤-٢٠٢٠
- منظمة الأغذية والزراعة - ٢٠٠٢-٢٠٠٨
- برنامج الأغذية العالمي - ٢٠١٠-٢٠١٦
- المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية - ١٩٩٦-٢٠٠٤
- منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - ١٩٩٧-٢٠٠٣
- المنظمة البحرية الدولية - ٢٠٠٠-٢٠١٢
- منظمة السياحة العالمية - ٢٠٠٠-٢٠١٤
- المنظمة الدولية للهجرة - ٢٠١٠-٢٠١٥
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية - ٢٠١٢-٢٠١٧
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية - ٢٠١٢-٢٠١٥

ويتمتع أكثر من ٣٣٠ موظفاً من موظفي المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات بخبرة في مراجعة حسابات الأمم المتحدة؛ وتولى نحو ٧٠ موظفاً إجراء مراجعات خارجية لمنظمة الصحة العالمية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١.

وتولت المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات بوصفها المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة

الدولية للهجرة والأمم المتحدة، إجراء مراجعة لتحوّلها إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتحظى المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند بأكثر من ٧٥٠ مراجعاً من مراجعي الحسابات المهنيين المدربين على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأجرى العديد منهم مراجعة المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الدولية للهجرة.

التخصصات في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات

حققت المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند قدرة كبيرة على مراجعة تكنولوجيا المعلومات. وقد أعرب فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة عن تقديره لمراجعتنا لتكنولوجيا المعلومات في منظمة الصحة العالمية التي شملت تنفيذ نظام الإدارة العالمي. وقد أجرينا مؤخراً مراجعة نظام أوموجا^١ ومراجعة قبل ذلك نظام المعلومات الإدارية المتكامل (المقر الرئيسي للأمم المتحدة) ونظم أطلس وبايرز وإدارة الموارد البشرية.^٢

ثانياً: نهج مراجعة الحسابات وإجراءاتها ومعاييرها

ستجري المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند مراجعة الحسابات على نحو يمثل لمعايير مراجعة الحسابات المتعارف عليها والمقبولة عموماً وبما يتماشى مع الصلاحيات الإضافية التي اعتمدتها المنظمة، رهنأً بصدور أي توجيهات خاصة عن جمعية الصحة العالمية. وستشمل مراجعاتنا مراجعة الحسابات والامتثال والأداء. وسيتمثل النهج المتبع في المراجعة فيما يلي:

١- إفاد مدير لمراجعة الحسابات إلى منظمة الصحة العالمية في جنيف، ليكون مسؤولاً عن التقدير العام للمخاطر في الوحدات الخاضعة للمراجعة، وإعداد خطط المراجعة، وتنسيق المراجعات الميدانية، والتفاعل مع الأجهزة الرئاسية، ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، والأمانة، والمراقبة الداخلية للمنظمة.

٢- ستحدد استراتيجية مراجعة الحسابات بعد مراجعة تقدير المخاطر، من أجل تركيز جهود المراجعة على المجالات الشديدة المخاطر وتوفير الضمانات ليس فقط بشأن دقة التقارير المالية وإمكانية الاعتماد عليها، بل وبشأن انتظام المعاملات والنفقات وملاءمتها كذلك. وستحدد أولويات مجالات المراجعة بالاستناد إلى تقدير المخاطر فيما يتعلق بالأهمية المالية النسبية والأهمية التشغيلية وأهمية الموضوع وبروزه. وسيوضع إطار لنتائج المراجعة ليُستند إليه في إعداد خطة استراتيجية تغطي فترة المراجعة بأكملها، وتُقسّم إلى خطط سنوية للمراجعة تحدد التفاصيل الخاصة بالوحدات التي ستخضع للمراجعة ونطاق المراجعة ومجالات تركيزها، وتكلف الموظفين وتحديد مسؤولياتهم والمدة التي ستستغرقها المراجعات والإطار الزمني للإبلاغ.

١ حلول تخطيط الموارد المؤسسية للأمم المتحدة.

٢ تم بتر النص وفقاً لمقتضيات الخطاب الدوري ٣٧-٢٠١٨ الذي اشترط ألا يزيد النص على ٥٠٠ كلمة.

٣- **إجراء المشاورات مع إدارة المنظمة:** ستتفاعل المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند مع الإدارة قبل تنفيذ استراتيجية المراجعة. وستُبلغ الوحدات المختارة التي ستخضع للمراجعة والإدارة بمواعيد فردية مهام المراجعة وإطارها الزمني وصلاحياتها مسبقاً.

٤- **خطة مراجعة الحسابات الميدانية:** سيضع كل فريق من أفرقة المراجعة خطة عمل للمراجعة تحدد نطاق مهمة المراجعة وأغراضها، ومجالات المخاطر، والأطر الزمنية للنشاطات المختلفة، والعمل المحدد الذي ينبغي إجراؤه. وسيجري رصد التقدم المحرز في كل خطة عمل لضمان استكمال المراجعة على نحو من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة.

٥- **تنفيذ مراجعة الحسابات:** ستتشكل أفرقة مراجعة يترأسها مدير المراجعة لإجراء عملية المراجعة. وستتألف الأفرقة من مزيج متوازن من الأفراد ذوي الخبرة في مجال المراجعة المالية ومراجعة الامتثال والأداء وتكنولوجيا المعلومات.

٦- **الإبلاغ:** ستمتثل المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند لمتطلبات اللائحة المالية للمنظمة والصلاحيات الإضافية. وستُبلغ الإدارة بجميع ملاحظات المراجعة ونتائجها وتُدعى إلى الإعراب عن آرائها والإدلاء بتعليقاتها في جميع المراحل لتؤخذ في الحسبان في التقارير الخاصة بالمراجعة النهائية. ومن أجل ضمان الجودة، سيجري استعراض أعمال المراجعة على أيدي مراجعين خبراء على مستوى آخر لضمان إجراء مهمة المراجعة بما يتماشى مع المعايير والممارسات الفضلى.

٧- **المنجزات المستهدفة:** سيُكفل توازن نتائج المراجعة وإنصافها ودقتها وإصدارها لتوصيات بناء وقابلة للتنفيذ. وستتمثل منتجات المراجعة الرئيسية فيما يلي:

أ- الخطابات الإدارية

ب- التقرير الموجز (رأي مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية السنوية)

ج- التقرير الكامل (التقرير السنوي لمراجعة الحسابات)

وسيقرر الإطار الزمني لتقديم منتجات المراجعة بعد مناقشته مع الإدارة وسيجري رصده في المقرر الرئيسي للمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند لتلافي أوجه الخلل.

المعايير

ستعتمد المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند استراتيجية قائمة على المخاطر في مراجعة الحسابات تمثل للمعايير التالية ذات الصلة:

- المعايير الدولية لمراجعة الحسابات
- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام^١

١ تم بتر النص وفقاً لمقتضيات الخطاب الدوري ٣٧-٢٠١٨ الذي اشترط ألا يزيد النص على ٥٠٠ كلمة.

ثالثاً: رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

استناداً إلى تقييم عمليات المنظمة في المقر الرئيسي، بما في ذلك مراجعة حسابات المكاتب الإقليمية والفئوية، والوكالة الدولية لبحوث السرطان، والمركز الدولي للحوسبة، وصندوق التأمين الصحي للموظفين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، تُقترح الرسوم التالية لمراجعة الحسابات:

السنة	شهور عمل مراجعي الحسابات	تكلفة مراجعة الحسابات بالدولار الأمريكي*
٢٠٢٠	٥٦	٤٥٠.٠٠٠
٢٠٢١	٥٦	٤٥٠.٠٠٠
٢٠٢٢	٥٦	٤٥٠.٠٠٠
٢٠٢٣	٥٦	٤٥٠.٠٠٠
المجموع	٢٢٤	١ ٨٠٠.٠٠٠

* تستند رسوم مراجعة الحسابات المحددة لعام ٢٠٢٠ إلى معدل تكلفة العناصر (البدلات اليومية وتكاليف السفر والموظفين) في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨. وسيظل كمّ الموارد المنشورة دون تغيير في الأعوام التالية إلا في حال حدوث تغيير تكلفة السفر الجوي وتكاليف الموظفين ومعدل بدل المعيشة اليومي، ونتوقع ألا تتجاوز نسبته ٥ في المائة.

وعند تقدير الرسوم المشار إليها أعلاه، أُدرجت جميع التكاليف الخاصة بأعمال السكرتاريا وسائر التكاليف التبعية، وتكاليف السفر ونفقات المعيشة لموظفي مراجعة الحسابات. وقد افترضنا أن المنظمة ستوفر المرافق من قبيل المكاتب ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية وسائر اللوازم المكتبية، ولذا لم تُدرج ضمن التكاليف.

الملحق ٦

الاقتراحات بشأن تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين لمنظمة الصحة العالمية

تونس^١

أولاً: السيرة الذاتية

انضم السيد نجيب القطاري إلى المحكمة التونسية لمراجعة الحسابات في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وتولى رئاستها منذ حزيران/يونيو ٢٠١٧. وهو حاصل على شهادة الماجستير في المحاسبة وعلى دبلوم عال في المالية العامة. وعلى مدى مساره المهني، اكتسب خبرة مهنية في مجال مراجعة الحسابات المالية والامتثال وأداء القطاع العام. وتولى قيادة دورات تدريبية في مراجعة الحسابات وألف عدة مقالات بحثية وصحفية.

وبوصفه رئيس المحكمة التونسية لمراجعة الحسابات، يُعد مسؤولاً بموجب الدستور التونسي عن إبلاغ الهيئات التشريعية والتنفيذية بحصائل عمله. وينص الدستور التونسي على أحكام مفصلة لضمان استقلال المحكمة التونسية لمراجعة الحسابات.

ومثلها مثل سائر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، اختارت المحكمة التونسية لمراجعة الحسابات تنظيم عملها بالاستناد إلى خطة استراتيجية. وفي هذا الصدد، صاغت المحكمة التونسية لمراجعة الحسابات خطة استراتيجية ثانية تغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لضمان أن تظل مؤسسة مفيدة ونشطة وفعالة تخدم المواطنين وتدعم التصريف الجيد للشؤون بتعزيز الشفافية والمساءلة.

الأنشطة المنفذة على الصعيد الدولي

السيد القطاري عضو نشيط في عدد من المنظمات المهنية المتعددة الأطراف. وهو الأمين العام للمنظمة العربية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وعضو في مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين للاتحاد الأفريقي. وكان عضواً في المنظمة الإفريقية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات منذ إنشائها في عام ١٩٧٦. ويشارك حالياً في عضوية المجلس التنفيذي لرابطة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمستخدم للغة الفرنسية وعضوية الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. والمحكمة التونسية لمراجعة الحسابات ممثلة في عدة أفرقة عاملة ولجان فرعية تابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

وقد دُعي مراجعو الحسابات التابعون لنا إلى إسداء مشورتهم الخبيرة في الدورات التدريبية بشأن مراجعة الحسابات العامة للمؤسسات العربية والأفريقية والمساعدة على تطوير هذه المؤسسات في عدد من البلدان الأفريقية.

١ الطلب الأصلي مقدم باللغة الفرنسية. وقد تُرجم النص على نحو ما ورد.

واكتسب مراجعو الحسابات التابعون لنا خبرة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية وإدارتها بالتعاون مع المحكمة الفرنسية لمراجعة الحسابات. ومنذ عام ١٩٩٨، كُلف مراجعو الحسابات التابعون لنا بإجراء أنشطة مراجعة الحسابات سنوياً في المقار الرئيسية والمكاتب المحلية لعدد من هذه المنظمات، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، ومحكمة العدل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، وأمانة الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وعدة بعثات لحفظ السلام.

ولذا فإن مراجعي الحسابات التابعين لنا يتمتعون بخبرة واسعة في العمل في البيئات الدولية.

ويمكننا الطيف الواسع للخبرات المكتسبة أثناء تنفيذ هذه الأنشطة المختلفة من بث أفضل الممارسات المحددة في مراجعتنا للحسابات وتوفير الضمانات بشأن امتثال عملنا للمعايير الدولية.^١

ثانياً: لمحة عامة عن النهج المتبع في مراجعة الحسابات

(أ) نطاق مراجعة الحسابات والأنشطة الخاصة بها

تغطي أنشطة المراجعة هذه المقر الرئيسي للمنظمة والمكاتب الإقليمية الستة والمكاتب القطرية في أكثر من ١٥٠ بلداً.

وتشمل هذه الولاية أيضاً مراجعة حسابات الكيانات غير الموحدة التي تتولى المنظمة إدارتها. ويتولى كل كيان غير موحد إعداد بياناته المالية ويخضع لمراجعة منفصلة للحسابات.

وفي هذا الصدد، سُجري أي أنشطة للمراجعة تُعتبر ضرورية لضمان ما يلي:

- (أ) أن البيانات المالية تتماشى مع دفاتر وسجلات المنظمة؛
- (ب) أن المعاملات المالية المجسدة في البيانات قد جرت وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية والاعتمادات المالية وما يسري عليها من التوجيهات الأخرى؛
- (ج) أن الأوراق المالية والأموال المودعة لدى الغير أو الحاضرة قد تم التثبت منها بمقتضى شهادات مباشرة من الجهات التي تودع لديها المنظمة أموالها أو بالإحصاء الفعلي؛
- (د) أن الضوابط الداخلية بما فيها المراجعة الداخلية للحسابات كافية من حيث مدى إمكانية الاعتماد عليها؛
- (هـ) أن تسجيل جميع الأصول والخصوم والفائض والعجز قد تم وفقاً لإجراءات يقبلها مراجع الحسابات الخارجي (مراجعو الحسابات الخارجيون).

١ تم بتر النص وفقاً لمقتضيات الخطاب الدوري ٣٧-٢٠١٨ الذي اشترط ألا يزيد النص على ٥٠٠ كلمة.

(ب) معايير مراجعة الحسابات

سنجري مراجعتنا للحسابات وفقاً لمعايير مراجعة الحسابات المعترف بها دولياً، ولاسيما معايير مراجعة الحسابات الدولية المعتمدة لدى الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومعايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومبادئها التوجيهية، وأي مبادئ توجيهية محددة تنطبق على منظمة الصحة العالمية.

(ج) نهج مراجعة الحسابات

ستتمثل الاستراتيجية التي سننتبها في مراجعة الحسابات في النهج القائم على المخاطر الذي يشمل للمراحل التالية:

- اكتساب فهم كامل للمنظمة ولبيئتها؛
- تقييم نظام الضوابط الداخلية وتحديد المخاطر المتعلقة بالضوابط الداخلية الخاصة بالوقاية والكشف؛
- تنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات والاختبارات الملائمة والمناسبة؛
- تقديم لمحة عامة عن الاستنتاجات وإصدار الرأي.

وسيسمح لنا هذا النهج بتركيز أنشطة المراجعة على القطاعات ذات جوانب الضعف المحددة في مراجعة الحسابات ومراقبة الإدارة، ثم تنفيذ برامج اختبار المراجعة الأنسب ومن ثم الأشد فعالية، من أجل الحد من مخاطر عملية مراجعة الحسابات.

(د) التخطيط لأنشطة مراجعة الحسابات

سيتمولى تخطيط عملية مراجعة الحسابات وتنظيمها ورصدها منسق لمراجعة الحسابات الخارجية، كي تطمئن المنظمة إلى أن أنشطة المراجعة التي تُجرىها تُنفذ تنفيذاً فعالاً وملائماً.

وستتضمن أنشطة المراجعة مرحلة مبدئية تُجرى في فترة متفق عليها من السنة المالية ومرحلة ختامية تُجرى فيها المراجعة السنوية للحسابات. وسيُبرم الاتفاق حول الجدول الزمني مع المسؤولين المعنيين في المنظمة.

وستتخذ أفرقة المراجعة الخطوات اللازمة لتنسيق أنشطة المراجعة مع مكتب المنظمة لخدمات المراجعة والمراقبة الداخلية لتتلافى الازدواجية في العمل وضمان فعالية مراجعة الحسابات.

وستُعرض النتائج في خطاب في نهاية كل مهمة من مهام المراجعة بعد مناقشة التفاصيل مع المسؤولين المعنيين في المنظمة.^١

١ تم بتر النص وفقاً لمقتضيات الخطاب الدوري ٣٧-٢٠١٨ الذي اشترط ألا يزيد النص على ٥٠٠ كلمة.

ثالثاً: الرسوم المقترحة

سيتولى رصد أنشطة المراجعة في المنظمة والكيانات غير الموحدة أعضاء الهيئة القضائية الخبراء في مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

وستتألف الأفرقة من ثلاثة إلى خمسة مراجعين وفقاً لاحتياجات كل مهمة وسيشرف عليهم منسق يُعيّنه السيد القطاري.

وستُجرى المراجعات في المقر الرئيسي للمنظمة والمكاتب الخارجية والكيانات غير الموحدة التي ستُحدد بعد أن نتوصل إلى فهم كامل للمنظمة.

وستُجرى تحليلاً للمخاطر لتحديد الزيارات الميدانية التي ينبغي القيام بها. وسيُجرى هذا التحليل في الأسابيع التي ستلي تعييننا كمراجع خارجي للحسابات، ثم يُحدّث بانتظام.

وبعد تحليل البيانات المالية للمنظمة لعام ٢٠١٧، واستناداً إلى خبرتنا المكتسبة من خلال عملنا مع المنظمات الدولية الأخرى، سنحتاج حسب تقديرنا إلى ٤٥ شخصاً في الشهر سنوياً لإجراء مراجعة الحسابات في المنظمة كما هو موضح في الجدول التالي:

الكيانات	عدد الشهر سنوياً للشخص (٢٠٢٣-٢٠٢٠)	عدد الأيام سنوياً للشخص (٢٠٢٣-٢٠٢٠)
المقر الرئيسي للمنظمة في جنيف، والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	٣٣	٦٦٠
الكيانات غير الموحدة	١٢	٢٤٠
المجموع	٤٥	٩٠٠

واستناداً إلى تحليلنا للميزانية وللزمن اللازم لإجراء المراجعة، نقترح مبلغاً إجمالياً للرسوم قدره ٤٤٥ ٥٠٠ دولار أمريكي سنوياً في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٤٥٣ ٠٠٠ دولار أمريكي سنوياً في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

ويمكن أن توزع هذه الرسوم على النحو التالي:

العناصر	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
بدل المعيشة اليومي	٣٧٨ ٠٠٠	٣٧٨ ٠٠٠	٣٧٨ ٠٠٠	٣٧٨ ٠٠٠
رسوم السفر والرسوم الأخرى	٦٧ ٥٠٠	٦٧ ٥٠٠	٧٥ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠
المجموع	٤٤٥ ٥٠٠	٤٤٥ ٥٠٠	٤٥٣ ٠٠٠	٤٥٣ ٠٠٠

ولن تتحمل المنظمة أي رسوم أخرى إلا في حال طلب المنظمة لإجراء أنشطة غير مدرجة ضمن هذه الترتيبات. وسيجري عندئذ الاتفاق حول هذه الرسوم مع المنظمة.

الملحق ٧

الاقتراحات بشأن تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين
لمنظمة الصحة العالميةالمملكة المتحدة^١

أولاً: السيرة الذاتية

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام

١-١ المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو رئيس المكتب الوطني لمراجعة الحسابات وقد عيّنه البرلمان لولاية تمتد لعشر سنوات غير قابلة للتجديد، ويقدم تقاريره مباشرة إلى برلمان المملكة المتحدة ويعيّن موظفي المكتب الوطني لمراجعة الحسابات، ويكون هؤلاء مستقلين عن الحكومة ولا يقدمون تقاريرهم إلى أي وزارة حكومية.

الموظفون والتدريب

- ٢-١ المراقب المالي ومراجع الحسابات العام والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات:
- يستعينان بثمانمئة موظف، يُعد ٦٠ في المائة منهم أعضاءً مؤهلين أو متدربين في مؤسسات المحاسبة في المملكة المتحدة؛
 - لديهما موظفون متخصصون في مجالات تشمل المسائل التجارية والتعاقدية، والموارد البشرية، والتحول الرقمي، والتشغيل وإدارة العمليات، وتنفيذ المشاريع، وإدارة التغيير، وتكنولوجيا المعلومات، والتنظيم؛
 - يمكننا بفضل التنوع الاستفادة من المهارات اللغوية عند اللزوم في إجراء مراجعة العمليات المحلية؛
 - نُقر بأهمية التنوع وفوائده، وحصلنا على تقدير "ذهبي" في المسح الخاص بحملتي "Now Opportunity" و "Race for Opportunity" اللتين تسعيان إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وبين الأعراق.

الخبرات الدولية

- ٣-١ لدينا ٦٠ عاماً من الخبرة الدولية. وإلى جانب برامجنا الدولية للتعاون التقني، تزود هذه الخبرة المنقطعة النظير موظفينا بمهارات مهمة للعمل في المنظمات المتعددة الثقافات والمتعددة الجنسيات ذات الانتشار الجغرافي. وخلال السنوات العشر الماضية قمنا بما يلي:
- استكملنا ولاية مدتها ست سنوات في عضوية مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (وكنّا قبل ذلك قد شاركنا في عضويته لمدة ٩ سنوات انتهت في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠١)؛

١ الطلب الأصلي مقدم باللغة الإنكليزية. ويُعرض النص على نحو ما ورد.

- عملنا مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وتشمل الجهات التي نعمل معها حالياً منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمحكمة الخاصة بلبنان والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛
- أصبحنا مراجعي حسابات منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ونرى أن مواعمة هاتين الولايتين وتكوين فكرة أكثر شمولاً عن تفاعلات منظمة الصحة العالمية مع الإقليم يعودان بفوائد كبيرة؛
- عملنا على نحو تعاوني مع الأقران وشاركنا بنشاط في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، وأسندت إلينا رئاسة الفريق في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ويتيح لنا ذلك قدراً أكبر من البروز والتأثير على تطوير النظم الرئيسية وإصلاحها؛
- اكتسبنا خبرة كبيرة في مراجعة مراكز خدمة تكنولوجيا المعلومات المشتركة ووضع نُظم استحقاقات التأمين/ معاشات التقاعد ذات الصلة المباشرة بالمركز الدولي للحوسبة وبصندوق التأمين الصحي للموظفين؛
- وضعنا برامج العمل التي تتواءم مع الأهداف الإنمائية الاستراتيجية للأمم المتحدة.

العمل الذي نضطلع به

- ٤-١ يتضمن عملنا عنصرين رئيسيين ويتولى قيادة فريقنا أشخاص يتمتعون بخبرة واسعة مستمدة من ممارساتنا الدولية وممارساتنا في مجال الرعاية الصحية:
 - تكفل **مراجعتنا للحسابات الشفافية** والعرض النزيه للبيانات المالية، وتستعرض مدى كفاية الرقابة الداخلية، وتتحقق من الامتثال للوائح ذات الصلة. ونساعد الأجهزة الرئاسية على استخدام هذه المعلومات في إخضاع الإدارة للمساءلة؛ كما ندعم الإدارة في تحديد وتحسين طريقة استخدام المعلومات المالية في إرشاد القرارات؛
 - يركز عملنا الخاص **بمراجعة الأداء** على الأغراض الرئيسية للمنظمة وطريقة تنفيذها، والتقييم وإصدار التوصيات العملية لضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية واقتصاد.
- ٥-١ وفي كل عام نقدم برنامجاً يتضمن ستة تقارير رئيسية على الأقل بشأن الأداء في قطاع الرعاية الصحية بالمملكة المتحدة الذي تُقدر قيمته بنحو ١٤٤ مليار جنيه استرليني، ويركز على تقديم القيمة العامة في مجالات متنوعة مثل خدمات الصحة النفسية، ونماذج الرعاية البديلة، والإنفاق على الأدوية الجنيسة، وحالات الدخول إلى المستشفيات، والاستدامة المالية، والتحول على صعيد النظم الصحية. ويبين الرابط التالي مدى تنوع خبراتنا في مجال الصحة واتساعها
<https://www.nao.org.uk/search/sector/health-and-social-care/type/report/>
- ٦-١ وقد تناولت تقاريرنا الدولية مواضيع تصريف الشؤون، والتحول، والمراقبة الداخلية والمساءلة، وإدارة المخاطر المؤسسية، وتكنولوجيا المعلومات، والشركاء المنفذين، والميزنة، والإبلاغ عن الأداء.

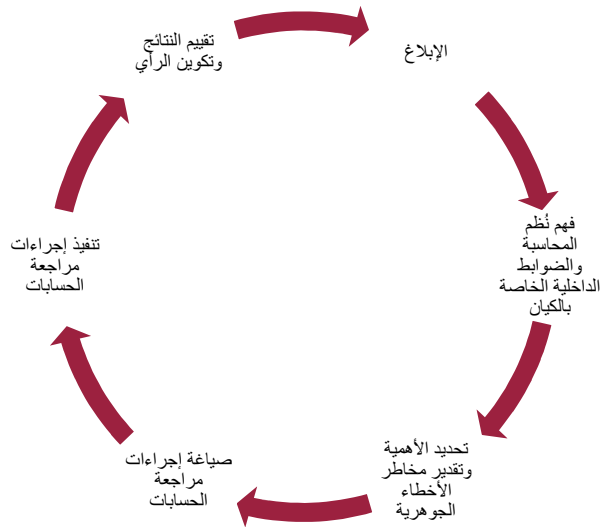
ثانياً: نهج مراجعة الحسابات

مراجعة الحسابات المالية

٢-١ تُجرى مراجعتنا للحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وتتبع النهج القائم على المخاطر، وتستمد الضمانات حيثما أمكن من الضوابط الموضوعية. ونستخدم تقنيات البيانات الحديثة لإرشاد اختبارتنا، ما يمكننا من تقدير المخاطر المتعلقة بقدر كبير من المعلومات على نحو من الفعالية وتقديم الآراء المستنيرة القيمة.

٢-٢ ونعتمد نهجاً عملياً وداعماً ونقيم حواراً مفتوحاً ومنتظماً بشأن المسائل المستجدة، ويساعدنا ذلك على تقديم المخرجات الجيدة، وتلبية متطلبات لجان المراجعة والأجهزة الرئاسية. ونبدأ تعاوننا مع الإدارة مبكراً وندلي برأينا حول أي مسائل محاسبية تقنية أو مسائل أخرى لإيجاد حلول عملية. ويوضح الشكل ١ المراحل الرئيسية للنهج الذي نتبعه:

الشكل ١: المراحل الرئيسية لمراجعة الحسابات



مراجعة الأداء

٢-٣ سنضع خطة للفترة المشمولة بولايتنا لتغطية مخاطر الأداء الرئيسية في المنظمة حسب تقديرنا والمسائل التشغيلية والاستراتيجية ذات الأهمية بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وسنغطي المجالات المهمة والمجالات التي يمكننا أن نضيف فيها القيمة والرؤية الثاقبة. وستمكننا خبرتنا في مجال مراجعة حسابات المنظمات الدولية الأخرى، وجهودنا الواسعة لتحقيق القيمة مقابل المال في قطاع الرعاية الصحية بالمملكة المتحدة، ومراجعتنا لبرامج التغيير والإصلاح، من إضافة القيمة والتصدي للمسائل الرئيسية في جدول أعمال المنظمة.

ترتيبات التسليم

٢-٤ ساعدنا على وضع بروتوكول تسليم مراجعة حسابات الأمم المتحدة، وسنتواصل مع المراجعين الحاليين لحساباتكم الذين تربطنا بهم علاقات ممتازة، وسننظر في تقارير المراجعة الصادرة عنهم وفي أي نتائج أخرى قد يكون لها أثر مستمر. وعند استكمال مهمتنا سنعمل أيضاً على ضمان التسليم الفعال إلى خلفائنا.

استراتيجية مراجعة الحسابات

٢-٥ بعد العمل المبدئي بشأن التخطيط، سنعرض استراتيجيتنا المتبعة في مراجعة الحسابات على نحو يوضح ما يلي: النهج العام الذي نتبعه في مراجعة الحسابات، وآراءنا حول مخاطر مراجعة الحسابات الرئيسية واستجابتنا لها، والجدول الزمني المفصل، واتصالاتنا بمراجع الحسابات الداخلي، ونؤكد مسؤولية كل من منظمة الصحة العالمية والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات في ضمان إجراء مراجعة شاملة وناجحة.

تقديم التقارير الخاصة بمراجعة الحسابات

٢-٦ في نهاية عملية المراجعة، سنصدر تقرير الإنجاز المفصل تمشياً مع المعيار الدولي لمراجعة الحسابات ٢٦٠، ليوضح ما يلي: الملاحظات والتوصيات لتحسين بيئة المراقبة الداخلية في المنظمة، وآراءنا المقترحة بشأن مراجعة الحسابات، والمسائل المهمة التي تستدعي انتباه الإدارة و/أو الأجهزة الرئاسية.

٢-٧ وستلخص مسودة تقرير مراجع الحسابات الخارجي الرسائل والتوصيات الرئيسية بإيجاز للدول الأعضاء، وستُعمم في الوقت المناسب لإتاحة إدراج تعليقات الإدارة قبل وضع الصيغة النهائية، وتقدم رؤية مستنيرة بشأن أهم المسائل بالنسبة إلى الدول الأعضاء.

الجودة

٢-٨ تتوقع الأجهزة الرئاسية الكثير من عملنا، ويُعد الحفاظ على الجودة ضرورياً من أجل تقديم مخرجات التقارير ذات المصداقية والحجية. وتخضع أوراق العمل والبيانات وسائر الوثائق الخاصة بالمراجعة للإدارة المأمونة باستخدام برامج المراجعة المؤسسية. وللمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وحدها، تخضع ممارستنا للمراجعة لضمان الجودة من قِبل جهة مستقلة، من خلال نظام المملكة المتحدة الخاص بتنظيم مراجعة الحسابات الخارجية. وبموجب عملية التقييم هذه تحصل مراجعاتنا للحسابات على درجات في الجودة تماثل تلك التي تحصل عليها الشركات الرائدة في مجال مراجعة الحسابات الدولية.

التواصل مع الدول الأعضاء

٢-٩ نحن نقدر الحوار والتواصل الجيدين، وسوف نحضر اجتماعات الأجهزة الرئاسية ولجان المراجعة ذات الصلة، حيث إننا نعتبرها جزءاً أساسياً من عمليتي إيصال رسالتنا والحصول على المعلومات لضمان ملائمة مراجعتنا للحسابات وتركيزها على المسائل الرئيسية.

ثالثاً: موارد مراجعة الحسابات ورسومها

الموارد

٣-١ تشير تقديراتنا إلى أن مراجعة حسابات المنظمة والكيانات المرتبطة بها ستتطلب ٣٠ شهراً من شهور عمل المراجعين، بما في ذلك زيارات التخطيط والمراجعة المبدئية والمراجعة النهائية إلى جنيف وكوالا لمبور وليون، وعدد من الزيارات الميدانية لا يزيد على ست زيارات إلى المكاتب الإقليمية وسائر المكاتب في كل عام. وسيشمل ذلك فريقاً أساسياً يضم سبعة مراجعين بما في ذلك المدير والقائم على العملية بأكملها. ونعتزم توفير خبرات دولية متوازنة وموظفين يتمتعون بالمعارف ذات الصلة بقطاع الصحة، وسنكفل الاستمرارية داخل الفريق على النحو الملائم طوال السنوات الأربع لولايتنا.

الرسوم

٣-٢ حُسبت الرسوم بالاستناد إلى الوقت الذي تستغرقه المراجعة، ومستويات المهارة والمسؤولية التي يجب أن يتمتع بها الموظفون المعنيون. وسنستكمل مراجعة الحسابات مقابل رسوم سنوية قدرها ٤٩٥ ٠٠٠ في الثنائية الأولى، و ٥٢٠ ٠٠٠ في الثنائية الثانية. ونعتزم بهذه الرسوم تغطية تكاليفنا؛ ويوفر لكم ذلك المزيد من الضمانات بشأن استقلالنا، حيث إننا لن نحتاج إلى موارد الحكومة الوطنية لإجراء المراجعة.

٣-٣ ويقدم هذا العرض بالاستناد إلى فرضية أن المكتب الوطني لمراجعة الحسابات سيكون وحده مسؤولاً عن تنفيذ متطلبات المراجعة الخارجية للحسابات. ويعمل المكتب الوطني لمراجعة الحسابات عن كثب مع سائر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وقد نستعين عند الاقتضاء وبعد موافقة العميل، بمراجعي الحسابات من مؤسسات عليا أخرى، عندما تُرجى فائدة من ذلك.

الافتراضات

٣-٤ عند إعداد عرض الأسعار هذا، افترضنا ما يلي:

- أن أنشطة المنظمة والكيانات المرتبطة بها لن تتغير من حيث طبيعتها ومداهما تغيراً كبيراً عما هو مبين في أحدث البيانات المالية.
- أن المنظمة والكيانات المرتبطة بها ستقدم بيانات مالية تمتثل امتثالاً تاماً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والوثائق الداعمة في المواعيد المستهدفة المتفق عليها. ونتوقع أن تُعرض مسودة عالية الجودة للبيانات المالية خضعت لاستعراض الإدارة في بداية كل زيارة من الزيارات الخاصة بالمراجعة النهائية للحسابات.
- أن المنظمة والكيانات المرتبطة بها ستقدم البيانات الخاصة بالمعاملات إلى فريق المراجعة في شكل من الأشكال الإلكترونية الأكثر استعمالاً التي تصلح للاستخدام في عملنا الخاص بمراجعة الحسابات. وسنناقش الشكل الملائم ونتفق عليه في بداية عملية التخطيط.
- أن عملية تبليغ مراجعي الحسابات للأجهزة الرئاسية تُعد عملية مستقلة وتتسق مع الصلاحيات التي تحكم المراجعة الخارجية للحسابات.

٣-٥ سيكون من دواعي سرورنا أن ننظر في مراجعة حسابات المشاريع المنفصلة أو نجري أعمال إضافية لازمة لدعم آراء مراجعة الحسابات. وسيجري التفاوض بشأن الصلاحيات والرسوم الخاصة بمثل هذه الأعمال على نحو منفصل.

الملحق ٨

الجدول الموجز للترشيحات مع رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

رسوم مراجعة الحسابات المقترحة (بالدولار الأمريكي) للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣	الحكومة المرشحة
١ ٥٢٢ ٥٠٠	الكونغو
١ ٩٤٢ ٠٨٠	فرنسا
١ ٧٦٤ ٩٩٦	غانا
١ ٨٠٠ ٠٠٠	الهند
١ ٧٩٧ ٠٠٠	تونس
٢ ٠٣٠ ٠٠٠	المملكة المتحدة

= = =